الفصـــــل الثانى

الجامعات العربية وتحديات الألفية الثالثة

المحور الأول: الجامعات العربية والتحديات الداخلية

المحور الثاني: الجامعات العربية وتحديات مجتمع المعرفة

أولاً: مجتمع المعرفة

ثانيًا: الجامعات وتحديات مجتمع المعرفة

١. الجامعات وعولمة المعرفة
٢. الجامعات وافتراضية المعرفة
٣. الجامعات وتكنولوجيا المعرفة
٤. الجامعات واقتصاد المعرفة

المحور الثالث: الجامعات العربية وتحديات مجتمع التعلـــم

أولاً: مجتمع التعلـــم

ثانيًا: الجامعات وتحديات مجتمع التعلم

١. الجامعات والتنمية المهنيـــة
٢. الجامعات وتقييـــم الأداء
٣. الجامعات والشراكـــة
٤. الجامعات والمخرجـــات

المحور الرابع: الجامعات العربية وتحديات العولمـــة

المحور الخامس: دور الجامعات في مواجهة تحديات الألفية الثالثة

المحور الأول: الجامعات العربية والتحديات الداخلية:

تعيش الأمة العربية في الألفية الثالثة، فترة زمنية من أحلك الفترات التي عاشتها على مر التاريخ، حيث تواجه فيها تحديات جسام، ترتبط بقدرتها على البقاء في مجتمع لم يعد يعترف إلا بالأقوياء، هذه التحديات لا تعيق تقدم العالم العربي فحسب، وإنما تؤثر على أمنه واستقراره، بل وتهدد وجوده وكيانه، وتجعله عرضة للاحتلال بأنواعه، ومن ثم للنهب والسلب والتخريب.

إن التحديات التي تواجه الأمة العربية كثيرة ومتنوعة ومتداخلة، وهي تعكس بجلاء حالة التخلف التي تدب في أوصال العالم العربي، والتي تقف وراء المشكلات والكوارث التي لحقت به، فأصبح عرضة للاحتلال الثقافي بل والعسكري، فجاءت القوى الكبرى إلى قلب العالم العربي بدعوى الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح، وهي دعاوى حق أريد بها باطل يتمثل في النهب والسلب والتخريب والإذلال، وفوق هذا وذاك طمس ثقافة الإنسان العربي، من خلال فرض شروط القطب الأوحد في العالم ومفاهيمه وثقافته على كافة جوانب الحياة في العالم العربي. ضاربة عرض الحائط ثقافة وحضارة وقيم هذا المجتمع، باعتباره ماضيًا لم يعد مناسباً لحضارة الألفية الثالثة، ولثقافة القطب الأوحد في العالم.

إن تصحيح حركة الحياة في العالم العربي، وبناء نهضة معاصرة جديدة، تضع العالم العربي على قدم المساواة مع الدول المتقدمة، يتطلب تحديد أهم التحديات التي تواجهه وتهدد كيانه، وتعطل مسيرته، حتى يتسنى له التصدي لها، وتحديد كيفية التعامل معها برؤية واضحة، وبقدرة فائقة على وضع السياسات والخطط الاستراتيجية، لتنفيذ البرامج العملية بما يحقق تطوير وتنمية المجتمع، وهو ما يتطلب تأسيس قاعدة قوية من الفهم والاستيعاب الشامل والعميق لحركة الحياة، بما فيها من تفاعل الإنسان مع المتغيرات والمستجدات من حوله، وإدراك الماضي بكل أبعاده وتجاربه. (إبراهيم عبدالرازق آل إبراهيم، ٢٠٠٢، ص١٣٤).

وهناك اعتقاد راسخ تدعمه دراسات عديدة، وهو أن الإنسان هو السبب الرئيسي للتقدم والتخلف، وعلى هذا الأساس يقال إن الفرق بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة، هو فرق بين الإنسان في هذه المجتمعات، وهذا الفرق لا يقاس بما يملك الإنسان من ثروة وقصور، وإنما بما يملك من علم وفكر وأساليب سلوك وقيم ومهارات واتجاهات إيجابية وقدرة على إنتاج المعارف، والتجربة الألمانية واليابانية خير دليل على ذلك.

وإذا كان أساس التحديات التي تواجه الأمة العربية هو التخلف بأبعاده وأشكاله المختلفة، وإذا كان الإنسان هو أساس هذا التخلف.. فإن السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله التصدي لهذه التحديات، هو تطوير أداء الإنسان العربي، ونقله من واقع التخلف بكل جوانبه وقيوده، إلى واقع التقدم بكل أبعاده وآفاقه، وعلى الرغم من صعوبة وتعقد تطوير وتحسين أداء الإنسان، إلا أنه من الأمور الممكنة، من خلال ضبط وتوجيه العوامل التي تشكل هذا الإنسان، وتحسن من أدائه من خلال تحسين وتطوير معارفه واتجاهاته وقيمه وأساليب تفكيره، ويتم ذلك من خلال مؤسسات التربية المختلفة، نظامية كانت أو غير نظامية. (سعيد التل وآخرون، ١٩٩٧م، ص١٨).

ويأتي التعليم الجامعي على قمة الهرم التعليمي، ويضطلع بمسئوليات عديدة أهمها إعداد وتطوير الإنسان وتحسين أدائه، ونقله من حالة التخلف إلى حالة التقدم والرقي، إلا أن التعليم الجامعي شأنه شأن المجتمع العربي، فهو يواجه مشكلات عديدة وتحديات جسام، تكبل حركته وتقيد انطلاقه، وتقلل من دوره في تحسين أداء الإنسان العربي، وهو ما تؤكده دراسة "أحمد الخطيب" حيث تكشف عن عديد من المشكلات التي تواجه الأمة العربية، منها: تبعية الجامعات العربية للجامعات الأوروبية والأمريكية، وافتقادها لطابع الأصالة العربية، والتعبير عن خصائص الأمة، هذا فضلاً عن عدم قدرة الجامعات العربية عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب؛ الأمر الذي أدى إلى التوسع الكمي للجامعات على حساب الجودة والنوعية، كما أن الجامعات العربية تكاد تنحصر وظائفها في عملية التدريس،

وبطرق تقليدية لم تعد تساير روح العصر وتحدياته. (أحمد الخطيب، ١٩٩٨م، ص ٦٢٦ -٦٣٩).

ويقدم "سعيد التل وآخرون" رؤية تأتي في السياق السابق نفسه، وهي تؤكد أن تجربة التعليم الجامعي في الوطن العربي لم تكن ذاتية، وإنما منقولة من الخارج، فقد كان هناك تردد وخوف من الإقدام على إجراء أي تغيير، أو إحداث أي تطوير أو تجديد، الأمر الذي جعل الجامعات العربية، عرضة للتآكل والتشويش، بعد أن مضى عليها أكثر من نصف قرن وهي على هذه الحالة، حيث أصبحت معظم الجامعات العربية أشبه بالمصانع القديمة التي بنيت في غير الموقع المناسب لها، والتي زاد إنتاجها الكمي، وقل إنتاجها الكيفي، دون أن يطرأ عليها أي تغيير يذكر. (سعيد التل وآخرون، ١٩٩٧م، ص٥٠ -٥١).

كما تشير دراسة "عدنان مصطفى" إلى أن الجامعات العربية، تواجه جملة من التحديات الداخلية، أهمها: (عدنان مصطفى، ١٩٩٥م، ص ١٥ -٣٤).

- ❖ الجامعات العربية معظمها جامعات حكومية، ومسيرة بقرارات الأنظمة السياسية الحاكمة، الأمر الذي أدى إلى وجود قرارات فوقية، تقلل من الاستقلالية وديمقراطية الحياة الجامعية.
- ❖ الجامعات العربية امتداد للجامعات الأوربية والأمريكية، إلا أنها لم تحذو حذوها في التقدم والتطور والرقي؛ مما جعلها تنحسر في أدائها، ووصلت إلى ثبات يكاد يقارب صمت القبور.
- ❖ معظم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية، تخيم عليهم التقليدية في ممارسة المهنة، وهم لا ينمون مهنيًّا وأكاديميًّا بالصورة التي يتطلبها مجتمع المعرفة.
- ❖ تفشي ظاهرة المحسوبية والتحيز والمحاباة، واعتماد السرية في عمليات ترقية أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية وخاصة المصرية، يضاف إلى ذلك غموض الأنظمة والتعليمات المتعلقة بالترقية. وتناقضها وتعرضها للتغيير بشكل مستمر، وفقاً لأمزجة الأفراد والإدارات.

- ضآلة موازنات الجامعات بشكل عام، وعدم مقابلتها للأعداد الغفيرة من الطلاب، وضآلة الموازنات المخصصة للبحث العلمي، وقلة المخصصات المرصودة لمشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات محلية كانت أو عالمية.
- الافتقار إلى سياسات واضحة وبرامج محددة، تتعلق بتطوير وتنمية أعضاء هيئة التدريس مهنيًّا في الجامعات العربية.

ويقدم "إبراهيم الفار" عدداً من مظاهر أزمة التعليم الجامعي وتحدياته في العالم العربي، ومن أهم هذه التحديات مايلي: (إبراهيم عبد الوكيل الفار، ٢٠٠٠، ص ١٧٠ -١٧٣).

التعليم الجامعي وسوق العمل

يوجد انفصال شبه تام بين التعليم الجامعي وسوق العمل؛ حيث غياب التنسيق بين التخطيط للتعليم الجامعي والقوى العاملة، ومتطلبات مشاريع التنمية وأهدافها، وهو ما لا يتماشى ومجتمع المعرفة المعاصر، الذي يربط بشكل أساسي بين التعليم والعمل المنتج.

التعلم النشط والمستمر

هناك عزوف عن مداومة التعلم في العالم العربي، حيث تعتمد أنظمة التعليم العربية، سواء قبل الجامعي أو الجامعي على أساليب التلقين والحفظ، دون التجديد والتطوير وإدخال أساليب وطرق تعلم جديدة، كالتعلم النشط والتعلم البنائي والتعلم الذاتي والتعلم التعاوني، وهي أساليب تهتم بالمتعلم ودوره في مجتمع تعلم فاعل يعمل فيه الأفراد بروح الفريق. إن أنظمة التعليم العربية بوضعها الراهن غير مؤهلة للدخول في مجتمع المعرفة الذي يعتمد على التقنيات الحديثة، وإعمال العقل والممارسات الواعية وإنتاج المعارف، والتعلم المستمر والتواصل عبر الشبكات العالمية، وهي أمور لم تجد طريقها للتطبيق في معظم الجامعات العربية حتى الآن.

التنمية المهنية للمعلم الجامعي

إن ضآلة النمو المهني للمعلم الجامعي، وعزوفه عن المساهمة في الإصلاح والتجديد التربوي بالجامعات، سمة من سمات التعليم الجامعي في الوقت الراهن،

وهو يتناقض مع المسئوليات المهنية للمعلم الجامعي في الألفية الثالثة، حيث يفرض مجتمع المعرفة على المعلم الجامعي مسئوليات مهنية متجددة تدور حول فكرة محورية، وهي أن يتحول المعلم الجامعي إلى متعلم دائم التعلم، بحيث يمارس عمله بوعي وتفكر، ويعمل على تفعيل مجتمعات التعلم، وينمو مهنيًا في مجال عمله، ويتحول إلى قائد وموجه ومرشد لطلابه، هذا فضلاً عن ممارسة البحث العلمي والشراكة مع الآخرين في إنتاج المعارف وحل مشكلات المجتمع، والتجدد المستمر من خلال الدراسة والإطلاع، ومن ثم تحسين أدائه بشكل دائم.

الجامعات والبحث العلمي

إن البحث العلمي في الجامعات العربية، ينفصل عن مشكلات المجتمع، ويهدف بشكل أساسي إلى الحصول على الدرجة العلمية أو الترقية، مما يفقد هذه البحوث قيمتها العملية، هذا في الوقت الذي تعمل فيه الجامعات في العالم المتقدم على الاهتمام بالبحث العلمي ودوره في إنتاج المعارف وحل المشكلات، في ضوء سياسة واضحة للبحث العلمي، وتوافر قواعد معلومات مساعدة على البحث، بهدف خدمة قطاعات المجتمع الإنتاجية، ومنظماته المختلفة.

الجامعات وخدمة المجتمع

يشعر كثير من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، بأن مجال خدمة المجتمع هو من قبيل النوافل التي لا تستحق مشقة الجهد، ومن ثم فالخدمة عمل فردي يتوقف على الدافعية ومدى تحمس عضو هيئة التدريس للمشاركة في العمل الخدمي الخارجي، وفي كل الأحوال هو غير محاسب مهنيًا على هذا العمل الإضافي، ولا يدخل في تقويم أدائه، وإذا كان الأفراد يتسمون بعدم الدافعية للمشاركة في خدمة المجتمع، فإن بعض الجامعات كمؤسسات تسلك على نحو مشابه لذلك، حيث لا يتوافر لديها فلسفة اجتماعية ولا منهجية علمية ولا خطة واضحة، تحدد معالم وطرائق العمل في مجالات خدمة المجتمع، وإنما تسير الأمور حسب الرغبات والمبادرات الشخصية. الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في سياسة الإعداد المهني لعضو هيئة التدريس الجامعي، بحيث يتضمن برنامج تأهيله متطلبات مجال خدمة المجتمع، مع ضرورة قيام الجامعات بوضع خطة سنوية تحدد فيها أوجه النشاط الخدمي ومشروعاته، على أن

يدخل ذلك في إطار تقييم أداء عضو هيئة التدريس بالجامعة. (عبدالله جمعه الكبيسي ومحمود مصطفى قمبر، ٢٠٠١م، ص٢٣٤ -٢٣٦).

مستوى خريجي الجامعات

تشير الدراسات والخبرات والشواهد الواقعية في الميدان إلى أن هناك انخفاضًا واضحًا في مستوى ونوعية خريجي التعليم الجامعي، فالجامعات العربية لم تستفد بعد من منجزات مجتمع المعرفة، في مجال التقنيات وتكنولوجيا المعلومات، وما توفره من آليات يمكن أن تسهم في تحسين الأداء، ورفع مستوى مخرجات التعليم الجامعي.

ضخامة الفاقد التعليمي

يعد الهدر التعليمي بمستوياته المختلفة أحد جوانب الضعف التي تعاني منه الجامعات العربية، فتعاني الجامعات من هدر في الأموال، وعدم ترشيد الإنفاق؛ الأمر الذي يتطلب التخطيط لترشيد الإنفاق، في مختلف مجالات الصرف الجامعي.

الجامعات والتمويل

يعد التمويل أحد أهم التحديات التي تواجه الجامعات العربية، باعتباره مشكلة كبرى تقلق معظم الحكومات العربية، نظراً لحاجة الجامعات المستمرة لمزيد من التمويل لمقابلة الحاجة المتزايدة ليس فقط لأي نوع من التعليم، وإنما لتعليم ذى نوعية جيدة، هذا فضلاً عن زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، وكذلك حاجة الجامعات للأجهزة والمعدات والمباني وغيره، مما أوجد مشكلة حقيقية تواجه الجامعات في المجتمع العربي (يعقوب أحمد الشراح، ٢٠٠٢، ص٤١٩ -٤٢٤).

ويتأثر تمويل التعليم الجامعي في الوطن العربي، بجملة من العوامل، أبرزها تدهور الأوضاع الاقتصادية، مما أثر على حجم الميزانيات التي تقدم للتعليم الجامعي، وهو ما أثر بدوره على انتاجية هذا التعليم؛ الأمر الذي أوجد مشكلات اجتماعية وتنموية ساعدت على تكريس التخلف في العالم العربي، كما يأتي من بين العوامل التي تؤثر بشكل كبير على تمويل التعليم الجامعي وتجعل التمويل مشكلة جوهرية، تؤثر بشكل سلبي على أداء الجامعات لأدوارها ووظائفها في المجتمع، هو اعتماد الجامعات العربية على التمويل الحكومي، باعتباره المصدر الوحيد لتمويل

التعليم الجامعي، وتعرض هذا المصدر لأزمات متعددة، يؤثر بدوره على الجامعات؛ الأمر الذي يتطلب البحث عن مصادر تمويل أخرى بجانب التمويل الحكومي، حتى يمكن الوفاء بحاجات التعليم الجامعي من الأموال.

تعليـــق

مما سبق يتبين أن المجتمع العربي يواجه تحديات جسام، وهي تحديات ترتبط بواقعه المتردي، فهو يدخل مجتمع المعرفة وعلى ظهره أحمال ثقيلة، تحول بينه وبين ملاحقة عالم جديد، مذهل في تطوره وسرعة تغيره وتقدمه، متنام في إنجازاته العلمية والتقنية، متنوع في إنتاج المعارف في مختلف مجالات الحياة، تتسع فيه الفجوة يوماً بعد يوم بين الشمال والجنوب، والجامعات العربية جزء من المجتمع العربي، وهي مسئولة عن إعداد وبناء الإنسان العربي، وتحريره من التخلف والتردي، وكما تبين أن هذه الجامعات تعاني من تحديات داخلية جسام، تكبل حركتها وتقلل من آثارها الأمر الذي يتطلب إعادة النظر وبأسرع ما يمكن في إصلاح الجامعات العربية، و إلا تفاقمت المشكلات، وساءت نوعية الإنسان العربي أكثر مما هي عليه الآن، وأصبح من المستحيل تدارك الأخطاء، ومن ثم استحالة دخول الإنسان العربي إلى المجتمع الجديد "مجتمع المعرفة"؛ لأنه يحمل أثقالاً تكبل حركته وتقلل من تفاعله مع معطيات هذا المجتمع.

كل ذلك يؤكد أن مصير الأمة العربية، رهن بكيفية إعدادها للأجيال القادمة، وبالتالي يتوقف على إصلاح نظم التعليم بشكل عام، والتعليم الجامعي بشكل خاص، بحيث يتم تجديد نظم التعليم، وتوفير الأموال اللازمة لذلك لتصبح قادرة على ضبط وتوجيه مختلف العوامل، التي تسهم في إعداد وتنمية رأس المال البشري في المجتمع العربي.

المحور الثاني: الجامعات العربية وتحديات مجتمع المعرفة

أولاً: مجتمع المعرفة Knowledge Community

لقد تطورت بنية المجتمعات بمرور الزمن، وانتقلت من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي وأخيراً مجتمع ما بعد الحداثة أو ما يسمى بمجتمع المعرفة، فمنذ تسعينيات

القرن الماضي حتى الآن، حدثت تغيرات جوهرية في حياة الإنسان المعاصر، حيث أصبح الاستثمار في مجال المعرفة من أهم مجالات استثمار رأس المال البشري، ومن أهم مصادر القوة الاقتصادية في المجتمع.

إن مجتمع المعرفة يؤكد أن المعرفة قوة Knowledge is Power، وهو مجتمع يقوم على أساس إنتاج المعارف، ومن ثم فإن تميز المجتمع وقدرته على المنافسة، ومواجهة التحديات يعتمد أساساً على إنتاج المعارف؛ الأمر الذي يؤكد أن مجرد اكتساب المعلومات والبحث عنها، واستخدام التقنيات المعاصرة، كأداة تيسر الحصول على المعلومات، ليس كافيًا، وإنما لا بد من تجاوز ذلك إلى عمليات إنتاج حقيقية للمعارف، يتم تسويقها بحيث تصبح مصدراً اقتصاديًا يحمل في ثناياه إمكانات القوة، ويمهد للتطور والتحسن والتقدم على مستوى الأفراد والجماعات، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الترابط الوثيق بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع (Pinch, Steven, 1998, p556-571).

وعليه.. فإن مجتمع المعرفة، يربط بين المعرفة والاقتصاد، باعتبار أن المعرفة ثروة اقتصادية، الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يسمى باقتصاد المعرفة، الذي يحتل مركزاً محوريًا في مجتمع المعرفة، وهو ما يؤكد أهمية الإنسان والعناية به وإعداده وتنميته باعتباره المورد الأساسي للمعرفة، ومن ثم يشكل مجتمع المعرفة، فرصة عظيمة ونقله نوعية فريدة، للاهتمام بالعنصر البشري لأنه المورد الأساسي للمعرفة، والمعرفة بدورها أساس القوة والسلطة والكسب والجاه، ومن ثم فإن مجتمع المعرفة، لا يعتمد على الموارد الطبيعية، وإنما يعتمد على العقول المفكرة، القادرة على إنتاج المعرفة، وتحويلها إلى قوة اقتصادية تقود عجلة التقدم والرقي في كافة مجالات المجتمع.

وبنظرة فاحصة لواقع المجتمع المعاصر في الألفية الثالثة، يتبين أن إنتاج المعارف وتحويلها إلى سلع رابحة، أدى إلى قوة المجتمعات المنتجة على كل المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ويرجع ذلك إلى تبني هذه المجتمعات لمجموعة من القيم أهمها التحرر العقلي والمرونة الفكرية، وتحمل المسؤولية، والعمل بروح الفريق، وإثراء التنوع الفكري والمعرفي، وتبني قيم الديمقراطية في إدارة الأعمال،

واتخاذ القرارات، والمحاسبية في ضوء معايير واضحة لإنجاز المهام، والنظر إلى المعرفة من زوايا متعددة، وأبعاد مختلفة، حيث تتضمن المعرفة بعدًا سياسيًّا وبعدًا اجتماعيًّا وبعدًا اقتصاديًّا وبعدًا تربويًّا وبعدًا ثقافيًّا وبعدًا تقنيًّا، وهي أبعاد مترابطة ومتداخلة، وتتطلب نظرة كلية متكاملة.

وتأسيساً على ما سبق.. فإن مجتمع المعرفة، يتطلب إمكانات ومهارات خاصة وقدرات فائقة، تهيئ الأفراد للتجاوب مع تحدياته المتجددة، الأمر الذي يؤكد أهمية نظم التعليم في المجتمع، ومدى تجاوبها لمتطلبات مجتمع المعرفة، وهو ما لا يتأتى إلا من خلال تغييرات جوهرية ونوعية في الممارسات المهنية داخل منظمات التعليم، وخارجها، بهدف الارتقاء بمستوى أداء الأفراد في كافة المنظمات؛ بحيث يمكنها التحول إلى عمليات إنتاج المعارف بدلاً من حفظها، وهي عمليات تتطلب إدخال تحسينات مستمرة على أنظمة التعليم، بحيث تشمل الأفراد والاستراتيجيات والخطط، والممارسات والمباني والأجهزة والأدوات.

إن دخول مجتمع المعرفة يتطلب توافر بنية تحتية متطورة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتطلب مناخاً مواتيًا من الاستقرار، والشراكة في أداء المهام، وتبادل السلع والخدمات، هذا فضلاً عن نشر ثقافة جديدة تؤكد أهمية التعلم المستمر، والتواصل مع الآخرين. إن مجتمع المعرفة، يتطلب نظم تعليم معاصرة تأخذ بالتقنيات، وبالمهن الجديدة، وتقوم على أساس تكنولوجيا المعرفة، ومجتمعات التعلم، وتوفير بيئات فاعلة ومشاركة في اتخاذ القرار.. نظم تعليمية تؤكد العمليات العقلية العليا، ولا تقف عند حد المعرفة التي تقدم للطلاب، وإنما تتعدى ذلك إلى عمليات التطبيق والإبداع والابتكار وإنتاج المعارف.

ثانيًا: الجامعات وتحديات مجتمع المعرفة

إن مستقبل الجامعات العربية، وما يمكن أن يواجهها من تحديات، يمثل موضوعاً حيويًّا لأقلام الكتاب والمفكرين والباحثين، من منطلق أن التفكير في مستقبل الجامعات، هو محاولة جادة لاستشراف مستقبل الأمة العربية، وقد ظهر اتجاه يرى ضرورة المحافظة على الوضع الحالي للجامعات، دون تغيير، حتى لا تفقد الجامعة خصوصيتها، كما ظهر اتجاه آخر يؤكد ضرورة مواجهة التحديات التي يفرضها

العصر، ومن ثم يرى ضرورة إجراء تغييرات جوهرية في الجامعات لضمان تأثيرها في المجتمع. (عبد الاله يوسف الخشاب ومجذاب بدر العناد، ٢٠٠١، ص٩).

إن ظهور مجتمع ما بعد الحداثة، أو مجتمع المعرفة، أدى إلى إحداث تغيرات واسعة في مختلف مجالات الحياة، مما أوجد تحديات لا حصر لها على مستوى العالم، حيث حدثت تغيرات مباشرة نجمت عن التقدم العلمي والتقني والتقدم في وسائط الاتصال، كما حدثت تغيرات غير مباشرة كالتغيرات الثقافية والفكرية والقيمية، فمجتمع المعرفة في تحليله النهائي، تجاوز كيفي للثورة العلمية والتكنولوجية، مع كونه استمراراً لاتجاهات منبثقة عن طبيعة الصناعة، ويقوم هذا المجتمع على افتراض أن المجتمعات متشابهة من حيث جوهر المشكلات، ومختلفة من حيث الاستجابات، باعتبار أن الاستجابات تخضع لنظم تعليمية وسياسية وفكرية وثقافية واجتماعية تختلف من مجتمع لآخر. (ضياء الدين زاهر، ١٩٩٥م، ص١٣).

الأمر الذي يؤكد أهمية التعلم بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص، في مواجهة تحديات مجتمع المعرفة، وأخذها زمام المبادأة، لتصبح الجامعات إحدى أهم أدوات التطوير والتحديث والتحسين في المجتمع، وفيما يلي عرض لأهم تحديات مجتمع المعرفة، وأثرها على الجامعات، ودور الجامعات في مواجهتها أو الانسجام معها.

١ـ الجامعات وعولمة المعرفة

إن أهم ما يتميز به مجتمع المعرفة في الألفية الثالثة، ذلك الكم الهائل من المعلومات والمعارف التي يتم نشرها يوميًّا في مختلف أرجاء المعمورة، والتي تتصف بالانتشار السريع، عبر عدد كبير من مصادر المعرفة، وهذه المعرفة المنتشرة عالميًّا، تؤدي إلى مزيد من إنتاج المعرفة؛ نظراً لاستخدامها في إيجاد حلول جديدة، لما تعانيه المجتمعات من مشكلات، الأمر الذي يؤكد أهمية نشر المعرفة وتبادلها من خلال استخدام التقنيات بشكل مكثف.

وعليه.. فإن عولمة المعرفة، أصبحت جزء أساسي من حضارة الألفية الثالثة، التي تتطلب من المجتمعات، القيام بعديد من الإجراءات الضرورية، التي تساعد على

إنتاج المعارف، ومن هذه الإجراءات ما يلي: (بول أ. ديفيد ودومينيك فواري. ٢٠٠٢، ص٢٤)

- ❖ تدعيم عملية نشر المعرفة، من خلال مصادر متنوعة، تيسر عملية التوزيع والتعاون، وتبادل الخبرات والمعارف ونقلها لمعظم دول العالم.
- ❖ تصنيف وتبويب المعارف الجديدة، مما يؤدي إلى يسر وسهولة في عرض المعارف، وقدرة على الاتصال بمصادر المعلومات والمعارف بشكل أفضل، وبما يساعد على نشوء اتجاهات معرفية جديدة.
- ❖ ضمان مراقبة الجودة، باعتبار أن كل فرد يستطيع أن ينتج المعرفة وينشرها الأمر الذي يتطلب إمكانة النقد، ووجود معايير واضحة للنشر.
- ❖ تحسين إنتاجية التعلم، بناء على حقيقة أن أي فرد يستطيع أن "يتعلم كيف يعرف" من خلال إعادة إنتاج معارف الآخرين.
- ❖ توفير مجتمع افتراضي، يتم من خلاله نشر المعارف، وهو ما يسهم في إقرار نظام عولمة المعرفة، دون الحاجة إلى انتقال الأفراد.

ويأتي في السياق السابق نفسه ما يراه "كليمينتي فوريرو"، الذي يؤكد أن عولمة المعرفة عملية ضرورية، ومهمة للبشرية جمعاء؛ حيث تسهم في تطوير الحياة الإنسانية، كما تقدم مزايا عديدة للإنسان في مجتمع المعرفة، الذي ينضم علماؤه ومثقفوه إلى شبكاته العالمية، ويأتي من بين هذه المزايا:

- ❖ نشر المعارف ووصولها إلى أكبر عدد من الباحثين، وهو ما يزيد من قيمة هذه المعارف، ومن فرص التوصل إلى مزيد من الاكتشافات باستخدام هذه المعارف.
- ❖ التعاون والشراكة بشكل أكبر في عمليات البحث والتعلم وتبادل الخبرات والاستشارات.
- ❖ تقويم المعرفة ونقدها، نظراً لوجود عدد أكبر من المتخصصين القادرين على المراجعة والتصديق على صحة التجارب في ظروف مختلفة.

❖ إمكانة تعاون العلماء والباحثون من مختلف دول العالم، في إثراء المعرفة وتطويرها في ضوء فهم أكبر للتنوع والاختلاف.

إلا أن "أليس لام" يؤكد في مقالة له بعنوان "نماذج التعلم والابتكار المجتمعية البديلة في الاقتصاد المعرفي" أن عولمة المعرفة ليست تامة بمعنى أن نشر المعارف أصبح سهلاً، وبطرق متنوعة، ولكن ما يتم نشره ووصوله للآخرين على مستوى العالم، هو المعرفة الصريحة والعامة، أما المعرفة الضمنية وهي تمثل الجزء الأكبر والأهم من المعرفة الإنسانية، والتي تحمل بين طياتها القيمة الاقتصادية، من العسير نشرها، أو تركها تنساب بحرية وبشكل كامل، على عكس المعرفة الصريحة التي يمكن صياغتها ونقلها، عبر الزمان والمكان؛ لأن المعرفة الضمنية، تتطلب تفاعلاً مباشراً، وشراكة حقيقية، تؤسس على قنوات تفاهم مشترك، وثقة بين الأطراف التي تشترك في هذه المعرفة (أليس لام، ٢٠٠٢، ص١٩٧).

ويشير "ذياب البداينة" إلى أن هناك فرقًا بين البيانات Data والمعلومات information والمعرفة knowledge؛ حيث تمثل البيانات المواد الخام التي لا تحمل معنى معين في صورتها الخام، كالجداول والأرقام، بينما المعلومات هي عملية إعطاء هذه البيانات معنى يحولها إلى أفكار ومفاهيم ذات دلالة معينة، وعندما توضع هذه المعلومات، موضع التطبيق عندها تتحول إلى معرفة، ومن ثم فالمعرفة تمثل حصيلة التكامل بين المعلومات والمدركات الحسية؛ الأمر الذي يؤكد أن للمعرفة مكونًا صريحًا وآخر ضمنيًّا. (ذياب البداينة، ٢٠٠٢، ص٦٠ -٦١).

مما سبق يتبين أن هناك مشكلات تواجه عولمة المعرفة، ومن ثم وجود مشكلات تواجه الباحثون في التوصل للمعرفة، التي يمكن أن يبنوا عليها، ويجددوا من خلالها، نظراً للسياسات الاقتصادية التي تحكم انسياب المعرفة عبر الوسائط المتعددة؛ الأمر الذي يؤكد عملية إنتاج المعرفة، لأنها تتضمن أكثر من مجرد الحصول على المعلومات. على الرغم من ذلك ففي المستقبل قد تصبح ساحة العلم العالمي ساحة ينتشر فيها التعاون الدولي المكثف، أو تكون ساحة تتعدد فيها الطبقات، حسب قدرتها على التوصل للمعرفة وإنتاجها، والظروف التي تؤدي إلى أن يسود سيناريو انسياب المعرفة من خلال التعاون الدولي، هي تفكيك الحواجز الخارجية

التي تعوق الوصول إلى المعرفة، وتنشيط وتفعيل البنية التحتية من المعلومات والاتصالات والمتطلبات الضرورية، لإيجاد قاعدة علمية محلية تنضم للنظام المعرفي العالمي، في إطار من الشراكة الفاعلة.

وأيًا كانت عملية انسياب المعرفة عبر المصادر المختلفة، فهي علامة بارزة من علامات مجتمع المعرفة، الذي يؤكد أهمية ودور الإنسان باعتباره المصدر الأساسي المنتج لهذه المعارف، ونظراً لأن الجامعات إحدى أهم المؤسسات التي تعمل على إعداد هذا الإنسان، حيث يتابع المجتمع مسيرته تقدماً أو انحساراً من خلال خريجي الجامعات، الأمر الذي يؤكد أن هناك تأثيرًا بالغ الأهمية لمجتمع المعرفة على الجامعات في كل دول العام.

والعالم العربي، في أمس الحاجة إلى تجديد جامعاته وتحويلها من مستوى التعامل مع المعلومات، إلى مستوى بناء المعرفة، وصولاً إلى القدرة على التطبيق، بمعنى عدم التوقف عند التعامل مع المعلومات وحفظها، وإنما تجاوز ذلك لبناء نظم معرفية ذات معنى، بحيث تقود إلى إنتاج المعارف، ومن ثم تصبح الجامعات رائدة وقائدة لدخول الإنسان العربي مجتمع المعرفة، بخطى ثابتة ترتكز على استثمار العلم والتقنية وثقافة المجتمع في تسويق معارف جديدة، تسهم في تقدم وتطور الإنسان والمجتمع معاً.

ولكي تتجاوز الجامعات العربية مستوى التعامل مع المعلومات، وصولاً إلى بناء نظم معرفية ذات معنى تقود الأفراد إلى إنتاج المعارف، يجب إحداث تغيرات جوهرية في بنية هذه الجامعات، وفلسفتها، والعمل الجاد على صياغة رؤية ورسالة جديدة بحيث تأخذ كليات الجامعات المختلفة، بأطر مفاهيمية جديدة، تنهل مما وصل إليه الآخرون من علم وفكر وترتبط بثوابت المجتمع الثقافية، وتأخذ بالمعايير العالمية للعمل الجماعي، فتتحول هذه الجامعات إلى مجتمعات للتعلم الفاعل، الذي يجعل خريج التعليم الجامعي، قادراً على المشاركة في إنتاج المعارف، وفي العمل وفي التجاوب مع متطلبات مجتمع المعرفة.

هذا فضلاً عن ضرورة قيام الجامعات العربية، بتأسيس بنية تحتية من شبكة الاتصالات الحديثة والمعلومات، بحيث تصبح قادرة على القيام بأدوارها في مجتمع

المعرفة، حيث تؤكد الدراسات والمشاهدات الواقعية، أن البنية المعلوماتية وبنية شبكة الاتصالات في الجامعات العربية، بنية هزيلة من حيث الاتصالات وخطوط الهاتف والحاسبات وخطوط الإنترنت، باعتبارها قواعد أساسية في البناء المعرفي والمعلوماتي، لذا فالجامعات العربية، جامعات فقيرة في بنيتها التحتية المعلوماتية، ويكفي الإشارة إلى أن نسبة استخدام الإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية، تصل إلى ٥٤,٣٪ من السكان، بينما تصل في العالم العربي إلى ٣,٩٪ من السكان، وهو ما يضع العالم العربي أمام تحديات كبيرة، تتطلب إصلاحًا جوهريًّا للجامعات، بالاعتماد على بنية معلوماتية تحتية قوية (ذياب البداينة، ٢٠٠٢، ص٩٦ -١٠٠).

إن دخول مجتمع المعرفة عملية معقدة، والاستفادة من منجزاته يتطلب الوصول إلى مستوى معين، يمثل الحد الأدنى للتعامل مع آليات ومنجزات وإنتاجات هذا المجتمع، ولا يمكن للجامعات العربية في وضعها الراهن وفي ضوء بنيتها المعلوماتية الضعيفة، وفي ضوء ممارساتها التقليدية، وتمويلها الهزيل، أن تصل إلى هذا الحد الذي يؤهلها للاستفادة من مجتمع المعرفة؛ الأمر الذي يتطلب إدخال تعديلات جوهرية على نظم التعليم الجامعي، بحيث تعتمد على بنية تحتية قوية من المعلومات وشبكات الاتصال من ناحية، وأن تأخذ بأساليب تربوية حديثة، تسهم في إعداد الأفراد، ليصبحوا قادرين على إنتاج المعارف من ناحية أخرى.

٢ـ الجامعات وافتراضية المعرفة

يرتبط مجتمع المعرفة ارتباطاً وثيقاً بما يسمى بالمجتمع الافتراضي، Virtual Society وهو مجتمع يرتبط بطريق المعلومات السريع، وتأخذ فيه التفاعلات المعرفية والمعلوماتية والاقتصادية والاجتماعية، أنماطاً مختلفة عن ذي قبل، حيث توجد به متاجر الإنترنت، وصحافة الإنترنت، ومقاهي الإنترنت، والحكومات الإلكترونية، ففي مجتمع المعرفة يتمكن الإنسان من دخول مجتمع افتراضي، يشبه المجتمع الواقعي تماماً، فيسبح في هذا المجتمع الافتراضي، فيتصفح الكتب ويسمع الموسيقى، ويشتري ويبيع، ويسافر ويتعرف عادات الشعوب وثقافاتها، ويدخل المكتبات ويستعرض كتبها، إنه مجتمع افتراضي جديد يقوم أو يحل محل المجتمع الواقعي. (ذياب البداينة، ٢٠٠٢، ص٦٢ -٦٣).

ويؤكد سلوكا "Slouka" أن الألفية الثالثة، أدت إلى ظهور مجتمع افتراضي جديد، هذا المجتمع الجديد، سيجعل الإنسان أكثر تقبلاً للواقعية، أي إن مجتمع المعرفة سوف يعزز النمو المتزايد للافتراضية، فيصبح الإنسان أكثر تقبلاً للنماذج التي تحاكي الواقع، كما لو كانت هي الواقع والحقيقة، ومن ثم زيادة التباعد بين الإنسان والواقع، وقبوله للمجردات بدلاً من الأشياء الحقيقية، وهو ما تؤكده التقنيات الحديثة التي انتشرت في كل مكان، والتي مع وجودها أضحى من الصعوبة بمكان التمييز بين الأصل والصورة، الأمر الذي يؤكد أن مجتمع المعرفة يعيد تأسيس حياة الإنسان على قيم ومعايير جديدة، سيكون لها أبلغ الأثر على مستقبل الإنسان والحياة على سطح المعمورة. (Slouka M., 1995).

وعليه أصبح الافتراض أو الخيال، يحتل موقعاً متميزاً في مجتمع المعرفة، حيث الافتراض الذي يمثل النموذج إلى درجة عالية من الإتقان، بحيث يصعب فصله عن الواقع أو الحقيقة، فقدمت التقنيات المعاصرة صورة طبق الأصل من الحقيقة أو الواقع، وكان لهذه التقنيات دور أساسي في توسيع نطاق المجتمع الافتراضي، الذي أصبح بمقدور الإنسان الاستفادة منه وهو جالس في بيته، الأمر الذي ينعكس بدوره على نظم التعليم بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص، حيث يمكن للجامعات العربية استثمار افتراضية المعرفة والمعلومات، من خلال الأخذ بفكرة الجامعات الافتراضية.

والجامعات الافتراضية هي مؤسسات أكاديمية، تهدف إلى تقديم مستويات تعليم ذات جودة عالية للطلاب، في أماكن إقامتهم، من خلال الشبكة العالمية للإنترنت، حيث تعمل الجامعات الافتراضية على إيجاد بيئة تعليمية تعلمية إلكترونية، بحيث لا يكون هناك احتياج إلى صفوف دراسية، أو مبانٍ كما هي في الجامعات العادية، أو إلى علاقة مباشرة مع الأستاذ، أو التجمع في قاعات لأداء الامتحانات، وإنما يتم كل ذلك بشكل افتراضي، حيث الصفوف الافتراضية، والتواصل الافتراضي، وإجراء الاختبارات عن بعد، باستخدام شبكة الانترنت، وبرمجيات متطورة، تتيح تواجد الطلاب والمعلم، في غرف إلكترونية واحدة، يتناقشون من خلالها حول ما يتعلمون، ويكونون مجتمعات تعلم افتراضية، يتم فيها اكتساب المعلومات

وتبادل الخبرات، والتفكر والتأمل فيما يتعلمون، والعمل بروح الفريق، لاتخاذ قرارات جماعية، من خلال غرف افتراضية تضم الأساتذة والمتعلمين. (www.kfshlivecme.org).

وعليه.. فإن الجامعات الافتراضية، تكون مطالبة بتقديم مناهج إلكترونية متنوعة، وتقديم بعض الخدمات الإدارية للطلاب، حتى يتم إرشادهم وتوجيههم، للتخصصات التي تقدمها الجامعة، وخلق وإيجاد واحة افتراضية علمية وتقنية تقدم المعارف للطلاب، وتساعدهم على التفكر والتأمل فيها، بل وتشجعهم بطرق متنوعة على البحث والتقصي، وتدربهم على إنتاج المعارف من خلال مهام Tasks وتكليفات Assignments، عليهم القيام بها، وتمنحهم شهادات معتمدة ومعترف بها.

إن استشراف حجم ونوع التحديات الداخلية والخارجية، التي تواجه الجامعات العربية، يؤكد أهمية أن تأخذ الدول العربية، بتجربة الجامعات الافتراضية، نظراً لما يمكن أن توفره من أموال، حيث انخفاض كلفة الطالب في هذا النوع من التعليم، هذا فضلاً عن إمكانة تخفيف الضغط على الجامعات العادية، الأمر الذي يؤكد أهمية هذه التجربة انطلاقاً من واقع الجامعات العربية، وتجاوباً مع متغيرات العصر، وهناك تجربة فريدة في المجتمع السوري، وهي ما زالت تجربة حديثة تحتاج إلى تشجيع ودعم من الدولة والأفراد، حتى تحذو حذوها بلاد عربية أخرى.

٣- الجامعات وتكنولوجيا المعرفة

إن مجتمع المعرفة وتكنولوجيا المعرفة وجهان لعملة واحدة، فلا يمكن الحديث عن أحدهما دون الآخر، فلم يأخذ مجتمع المعرفة دوره، ولم تتشكل أبعاده، إلا بالتقدم المذهل في تطبيقات التكنولوجيا التي يسرت الانتقال والتواصل بين مختلف دول العالم، والتي جعلت العالم وكأنه غرفة إلكترونية واحدة، يعرف فيها الأفراد بعضهم البعض الآخر، ويتواصلون بيسر وسهولة، حيث تطورت الاتصالات بشكل مذهل، نظراً للتطور التكنولوجي، وهو ما أدى إلى طي المسافات بين دول العالم، واختراق حواجز المكان والزمان، وأتيحت المعارف والمعلومات، على نطاق واسع للإنسان في مختلف بقاع الأرض، أو في هذه الغرفة الإلكترونية.

إن الثورة التكنولوجية تمثل أحد الإبداعات المهمة التي أنجزها الإنسان في الربع الأخير من القرن العشرين، وهذه الثورة آخذة في النمو باستمرار في مجالات أساسية وضرورية لحياة الإنسان المعاصر، مثل مجال الهندسة البيولوجية، والكيمياء والطب ودخلت التكنولوجيا في كل مجالات الحياة، حيث أصبحت تدار هذه المجالات تكنولوجيا، وهو ما أدى إلى تغيير جوهري في نمط حياة الإنسان المعاصر فتحرر من الأعمال الشاقة، وأصبح العمل العقلي والمعرفي هو أساس الربح والاستثمار، فأصبح الاهتمام مرتبطًا بقدرة الإنسان على إنتاج المعارف، وارتبط هذا الإنتاج ارتباطاً وثيقاً بالتطبيقات التكنولوجية في مختلف مجالات الحياة.

إن الإنسان في مجتمع المعرفة، يشهد تغيرات جوهرية في نمط الحياة، وفي طرق التعامل والتواصل، حيث تقوم الآلات التكنولوجية بمعظم الخدمات، وبسرعة فائقة، وبدقة متناهية؛ الأمر الذي يؤكد أن هناك اعتماداً متزايداً في مجتمع المعرفة على الآلات التكنولوجية، التي ستقوم بجميع الخدمات بدلاً من الإنسان ويصبح دور الإنسان، توجيه وبرمجة هذه الآلات للقيام بالخدمات المختلفة، وبدأ ذلك بالفعل، فهناك الطيار الآلي الذي يقود الطائرة، والإنسان الآلي في المختبر، والمصنع، والصراف الآلي للنقود في الشارع، والحاسب الآلي في المنزل والعمل، وغيره مما يشير إلى أن مجتمع المعرفة الجديد، سيصبح للآلة فيه مكانة كبيرة، وسيصبح أهم ما يميزه هو تكنولوجيا المعرفة.

وعليه.. فإن مجتمع المعرفة، يعتمد بشكل أساسي على الجانب التكنولجي في تسيير كافة أمور الحياة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو تعليمية أو خدمية، حيث تشكل المعرفة وطرق تنظيمها وتصنيفها ومعالجتها وتقديمها للآخرين، وإتاحة الفرصة للمشاركة في إثرائها، أساساً لنشاط الأفراد في مجتمع المعرفة، وهو ما يقود إلى تأكيد أهمية تكنولوجيا المعرفة، وضرورة الأخذ بتطبيقاتها المختلفة، حيث أصبح إلمام الأفراد، بطرق تنظيم وبرمجة وتحليل وتطبيق المعرفة، أمورًا لا غنى عنها للعيش في مجتمع المعرفة. (ذياب البداينة، ٢٠٠٢، ص٦٦ -٦٧).

إن النقلة النوعية التي يعيشها الإنسان في المجتمع المعاصر، وفي ظل ظهور مجتمع المعرفة، الذي يقوم على التكنولوجيا من ناحية وإنتاج المعارف من ناحية أخرى،

تفرض على الجامعات العربية منطق التغيير والتحسين والإصلاح، وخاصة أنها جامعات لم تأخذ بعد بمقومات مجتمع المعرفة، والتي من أهمها التكنولوجيا المتطورة ودمجها في التعليم، وإنتاج المعارف وتدريب الكوادر والأفراد عليها، وهو ما تؤكده دراسات عديدة منها دراسة "محمد مصطفى حبشي" التي توصي بضرورة تطوير التعليم الجامعي في المجتمعات العربية، بما يتوافق ومتطلبات مجتمع المعرفة، وخاصة في مجال التكنولوجيا، الذي أصبح أحد العوامل الأساسية التي يقوم عليها التعليم الجامعي في كل دول العالم المتقدم؛ الأمر الذي يؤكد أهمية أن تأخذ الجامعات العربية زمام المبادأة، والعمل الجاد، حتى تلحق بغيرها من الجامعات المتقدمة. (محمد مصطفى حبشي، ٢٠٠٠، ص١٩٥ -٢٢٧).

مما سبق.. يتبين أن الجامعات العربية، لا سبيل أمامها سوى الاختيار التكنولوجي، للتطوير والتغيير، فالاهتمام بتكنولوجيا المعرفة، يشكل أبرز مكونات الجامعات العريقة في القرن الحادي والعشرين، كما يعتبر من أهم العوامل المساعدة على إنتاج المعارف، والاهتمام بتكنولوجيا المعرفة في الجامعات العربية، لا يعني إدخال الحاسوب والتقنيات المختلفة إلى حرم الجامعات، وامتلاك القدرة على تشغيلها، وإنما امتلاك منطق بنائها، والمشاركة في تحديثها وإبداع تطبيقات مرتبطة بها، ومن ثم الوصول إلى إنتاج مزيد من التكنولوجيا المتقدمة، ومزيد من امكانات تكنولوجيا المعرفة.

ولقد عززت هذه التطورات في مجال التكنولوجيا والاتصالات، الأخذ بنمط التعليم الجامعي المفتوح، باعتباره يعتمد في جوهره على تقنيات المعرفة والمعلومات، حيث سيشهد مجتمع المعرفة، توسعاً كبيراً في الأخذ بهذا النمط من التعليم الجامعي، لأنه يقوم على الاستخدام المتكامل لسائر وسائط التقنية، وفي الوقت نفسه يتغلب على عديد من عقبات التعليم الجامعي العادي، كعقبة التمويل، كما يقدم خدماته للأفراد من مختلف الأعمار، بل ويتغلب على حاجز المكان، حيث يمكن من خلاله إيصال الخدمة التعليمية إلى الأفراد الذين لا يستطيعون مداومة الحضور في الجامعات.

والتعليم الجامعي المفتوح هو نوع من التعليم الذي يتم دون لقاء المعلم بالمتعلم وجهاً لوجه، وإنما يتم ذلك من خلال التقنيات المعاصرة، بشتى صورها وأنواعها،

وأهمها الحاسوب، وهو تعليم يحرر المتعلم من القيود، ويسمح له بمزيد من فرص التعلم والتدريب، ويسمح للمتعلم بالعمل والتعلم في الوقت نفسه، لذا يسهم التعليم الجامعي المفتوح في ترسيخ ثقافة التعلم المستمر، وتوفير فرص تطوير أداء العاملين في مؤسسات الدولة وفي مواقع العمل، كما أنه يساعد الجامعات الحكومية في تخفيف الضغط عليها، وتوفير فرص التعليم الجامعي لمزيد من الطلاب والعاملين، ومن ثم تلبية زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي.

حيث تؤكد فلسفة التعليم الجامعي المفتوح: (محمد سعيد حمدان، ٢٠٠١، ص٥٧ -١٦٥):

- ❖ حق الفرد في التعلم المستمر والوصول إلى المعرفة.
- ❖ التحول من التعليم إلى التعلم، والتركيز على نشاط المتعلم.
- ❖ الاعتماد على التكنولوجيا، باعتبارها وسيط تربوي هام في عملية التعلم.
- ❖ الاعتماد على قدرة المتعلم على الاختيار، وفقاً لقدراته وحاجاته واهتماماته.
- ❖ انخفاض كلفة التعليم المفتوح عن التعليم النظامي.

توفير فرص عديدة للتعلم والتدريب في كافة المجالات.

ويقدم "معين الجملان" بعض المبررات التي تؤكد أهمية وضرورة أن تأخذ الجامعات العربية بهذا النوع من التعليم، وفيما يلي أهم هذه المبررات (معين حلمي الجملان، ١٩٩٨، ص٢٩٩ -٣١٢):

- ❖ التطور التكنولوجي السريع، وما نجم عنه من تطبيقات كان لها عظيم الأثر في نقل المعرفة، وإنتاجها وتطويرها، وما أدى إليه ذلك من غزارة المعلومات والمعارف المتدفقة عبر وسائط التكنولوجيا المختلفة وخاصة الأقمار الصناعية والإنترنت؛ الأمر الذي تطلب التفكير في صيغ جديدة للتعليم الجامعي، يمكن من خلالها استثمار التكنولوجيا المتطورة في عمليات التعلم والبحث والتدرب على إنتاج المعارف.
- ❖ الزيادة الكبيرة في أعداد المتعلمين الراغبين في التعلم، مما يجعل المؤسسات التعليمية النظامية غير قادرة على توفير التعليم لهذه الأعداد المتزايدة، وفي ظل الإمكانات

المحدودة للمؤسسات التعليمية الحالية، أمام أعداد كبيرة من المتعلمين، يصبح الوفاء بالاحتياجات شيئاً صعباً.

❖ ديمقراطية التعليم، وحق المواطن في التعلم، بغض النظر عن جنسه أو لونه، أو معوقات الزمان والمكان، حيث أصبح من حق المواطن أن يتعلم باستمرار دون الوقوف عند سن معينة، الأمر الذي يبرز أهمية الأخذ بهذا النوع من التعليم.

هذا.. ويعتمد التعليم الجامعي المفتوح على عديد من الوسائط، أهمها الوسائط الإلكترونية التي توفر خطوط اتصالات ثنائية الاتجاه، على عكس الوسائل التقليدية، كالمادة المطبوعة والراديو والتلفاز والأشرطة السمعية والبصرية وغيرها من وسائل الاتصال ذات الاتجاه الواحد، ومن أهم الوسائط الحديثة التي تستخدم في التعليم الجامعي المفتوح: (محمد سعيد حمدان، ٢٠٠١، ص٥٧ -١٦٥)

المؤتمرات المرئية	Video Conferencing
المؤتمرات المسموعة	Audio- Tele Conferecing
المؤتمرات بواسطة الحاسوب	Computer Conferencing
المحادثات المباشرة على الهواء	On line Discussion
شبكة الاتصالات	Internet
الكتب الإلكترونية	E. Books
البريد الإلكتروني	E. Mail
برامج القمر الصناعي	Satellite Programmes

٤. الجامعات واقتصاد المعرفة

يرتبط اقتصاد المعرفة ارتباطاً وثيقاً بظاهرة العولمة، التي برزت في أول الأمر في مجال الاقتصاد؛ حيث أدت إلى خلق وإيجاد تنظيمات وقواعد اقتصادية جديدة، فانفتحت الأسواق المالية، وزادت سرعة عملها، نتيجة لتطورات تكنولوجيا المعرفة، فلم تعد الأسواق منعزلة ومغلقة، بل أصبحت أسواق عالم واسع، هو عالم سوق المال العالمي. وقد أعادت العولمة الاقتصادية، رسم خريطة العالم

الاقتصادي، حيث ظهرت مراكز جديدة ذات نمو اقتصادي مزدهر، تعتمد على التجارة العالمية، وتقتضي العولمة الاقتصادية، أن يكون كل مجتمع قادراً على أن يشارك في تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية، و إلا سوف يتأخر هذا المجتمع غير القادر على مواكبة العلاقات الاقتصادية الدولية، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. (جاك ديلور، ١٩٩٧، ص٤٣ -٤٥).

وقد تجاوز مجتمع المعرفة، حدود المجتمع التقليدي في الاقتصاد، حيث يقوم الاقتصاد المعاصر على المعرفة المرتبطة بالمهن العلمية والفنية والتجارية، والتي تتسم بالإنتاج المعرفي القوي، وإمكانات إعادة الإنتاج، وتوافر فرص متنوعة للتعلم وتبادل الخبرات، واستخدام تقنية المعلومات، وما يرتبط بها من أجهزة ووسائل اتصال وبرمجيات، وهو ما أدى إلى ظهور التجارة الالكترونية التي سيكون لها دور كبير في المستقبل، حيث تسهم بدور فاعل في تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة، وزيادة الإنتاج والتوزيع، وتعتمد التجارة الإلكترونية على إعطاء القطاع الخاص دور أكبر في تطوير التجارة الإلكترونية، وعلى وجود بنية قانونية واضحة، وكذلك تعاون دولي في بناء بيئة تناسب التجارة الإلكترونية، وتحرير النقل الإلكتروني من الضرائب، وحماية الخصوصية الفردية والتعاملات التجارية، وتشجيع انسياب المعرفة عبر الوسائط المتعددة، هذا فضلاً عن تشجيع ظهور مهن جديدة في المستقبل (ذياب البداينة، ٢٠٠٢، ص٩٦ -١٠٠).

وعليه.. فإن اقتصاد المعرفة، يجسد تغيراً جوهريًّا وتطوراً نوعيًّا في تنظيم ومسار الحياة الاقتصادية المعاصرة، حيث يؤكد المفكرون والباحثون، أن نجاح المنشآت الاقتصادية، يعتمد بدرجة أساسية في الوقت الراهن، على فاعليتها في إنتاج وتوليد المعرفة، وعلى الرغم من أهمية المعرفة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية، فإن معرفة كيفية تنظيم وإدارة الأنشطة الاقتصادية، تعد من العوامل الحاسمة في الأداء الاقتصادي، وأصبح من الضروري تحليل قدرات الشركات وإمكاناتها التقنية والمعرفية، وكذلك لابد من تفعيل عمليات التعلم، باعتبارها نشاطاً اقتصاديًّا ضروريًّا، يسهم بدور أساسي في إنتاج المعارف التي تمثل سلعة ضرورية في مجتمع المعرفة، هذا فضلاً عن الاهتمام بتكنولوجيا المعرفة، التي تسهم بدور كبير في تعزيز

اقتصاد المعرفة، وتفعيل الإنتاجية ومساندة نمو الصناعات والمهن الجديدة، مثل البرمجيات، التجارة الإلكترونية، فضلاً عن دورها في انسياب المعرفة، وزيادة فرص التعلم والبحث والاستقصاء (و. إدوارد شتا ينمولر، ٢٠٠٢، ص٢٠٥ -٢٢٢).

كما أدى ظهور اقتصاد المعرفة إلى تأكيد أهمية التعلم، كمفتاح للنجاح الاقتصادي، وتعتبر الخطوات السريعة نحو التغيير وتسارع إنتاج المعرفة، إحدى أهم خصائص الاقتصاد القائم على المعرفة، ومع أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يعلي من قيمة الدوافع، ومن إمكانة تنظيم المعرفة، فإن الخطوات السريعة للتقدم المعرفي، أدت إلى خلق حدود هائلة لعملية الترميز، حيث يتضح ذلك من خلال نقل المعارف والمعلومات عبر أسواق العمل، وانسياب المعرفة بسرعة فائقة، أدى إلى تنظيم المهن في مجموعات كبيرة ومتجانسة. (أليس لام، ٢٠٠٢، ص٩٥ -١١٧).

ويأتي في السياق السابق نفسه رأي يؤكد أن مجتمع المعرفة يرتبط ارتباطاً وثيقاً باقتصاد المعرفة؛ نظراً لاعتماد كل منهما على العقول المفكرة المتأملة المبدعة التي تسهم بدور كبير في إنتاج المعرفة؛ الأمر الذي أدى إلى تفوق المعرفة على الثروة، بل أصبحت المعرفة ضرورة لتحقيق الثروة، والأساس الذي يجلب الثروة، للفرد والمجتمع، ومن ثم يمكن أن تحتل دولة صغيرة العدد والمساحة، مكانة أرقى وأقوى من دولة كبيرة العدد والمساحة، إذا كانت هذه الدولة الصغيرة تملك العلم وتنتج المعرفة، ولديها رأس مال بشري عالي الأداء والجودة، وهو ما أسهم في تغيير المعادلة الدولية، وأعطى معانٍ جديدة لمراكز القوة في العالم. (عبدالله عبدالدايم، ٢٠٠٠، ص٢٤٤).

مما سبق تبدو العلاقة الوثيقة بين اقتصاد المعرفة، والجامعات؛ نظراً لأن اقتصاد المعرفة يعتمد على إنتاج المعارف، وإنتاج المعارف يمثل إحدى أهم وظائف الجامعات المعاصرة، حيث تسهم الجامعات في مختلف دول العالم، بدور أساسي في إنتاج المعارف، وتطوير آليات اقتصاد المعرفة، من خلال ما تقوم به من دراسات وبحوث تضيف لمجالات العلم المختلفة، معارف جديدة، تسهم في حل المشكلات، وتطوير المجتمعات، وكذلك من خلال استجابة هذه الجامعات للمهن والتخصصات وتوفير

نظم تعلم تستند إلى التقنيات وتكنولوجيا المعرفة، وهو ما يسهم بدور كبير في تفعيل آليات ومتطلبات اقتصاد المعرفة.

أما بالنسبة للجامعات العربية، فإن نظرة متعمقة لآليات العمل بها، تكشف وجود مشكلات عديدة، منها: الفصل بين التعليم الجامعي وسوق العمل، وضعف البنية المعلوماتية والمعرفية، وعدم دمج التقنيات المعاصرة بشكل فعلي في عمليات التعليم والتعلم؛ الأمر الذي يتطلب من القائمين على الجامعات في الوطن العربي، العمل على إيجاد ترابط وثيق وعضوي بين التعليم الجامعي وسوق العمل، بحيث يصبح التعليم الجامعي انعكاس لسوق العمل واحتياجات المجتمع.

فالتعليم الجامعي يجب ألا يكتفي بتوفير حاجات سوق العمل من كفاءات وتخصصات، بل هو مطالب كذلك بإعداد طاقات إنتاجية جديدة، وإحراز تقدم علمي وتكنولوجي، يسهم في تطوير المهن وإيجاد مهن جديدة تواكب مجتمع المعرفة، وهو مالا يمكن تحقيقه دون إدراك، مدى قدرة الجامعات على المشاركة في صنع اقتصاد معرفي وطني، يقوم على بنية تحتية تكنولوجية ومعرفية متطورة، تضاهي ما هو موجود في أرقى جامعات العالم؛ الأمر الذي يؤكد من جديد حاجة الجامعات للأموال، حتى تستطيع بناء هذه القاعدة المعرفية والتكنولوجية وشبكات الاتصال المتطورة التي يستند إليها اقتصاد المعرفة.

هذا.. وقد تأثرت الجامعات باقتصاد المعرفة من زاوية أخرى، حيث ظهر اتجاه قوي يؤيد تطبيق المعايير الاقتصادية على الجامعات، وهي معايير تتمثل في الكفاءة والجودة والأداء وتعظيم العائد وتأكيد الربحية، وهو يشير إلى أن التعليم الجامعي أصبح سلعة توظف لإنتاج المعارف التي تمثل بدورها قوة اقتصادية هائلة، وأصبح حافز الربح هو المحرك الأساسي، مما أحدث تغيراً في طبيعة عمل الجامعة، وتأثيرها في البيئة المحيطة بها، كما ظهر توجه قوي يؤكد خصخصة التعليم الجامعي، لما يمكن أن تشارك به الجامعات الخاصة من دور كبير في تفعيل اقتصاد المعرفة.

تعليـــق

مما سبق يتبين أن الجامعات العريقة في الدول المتقدمة، تشارك في صنع اقتصاد المعرفة، بكل ما يتطلبه هذا الاقتصاد من آليات ومعارف وقيم جديدة وتقنيات، أما الجامعات العربية فهي ما زالت تقليدية في أدائها، ودورها محدود في إنتاج المعارف، وبنيتها المعرفية والمعلوماتية، لا تتناسب وصنع اقتصاد يقوم على إنتاج المعارف المتطورة، الأمر الذي نتج عنه وجود هوة كبيرة بين دول العالم المتقدم التي تأهلت جامعاتها للمشاركة في تفعيل آليات وتلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ودول العالم العربي، التي ما زالت جامعاتها غير مؤهلة للمشاركة في تحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة.

ولتقليل هذه الهوة بين العالم المتقدم في الشمال، والعالم العربي في الجنوب، لابد من إدخال تغييرات جوهرية على نظم التعليم في العالم العربي، وخاصة التعليم الجامعي، الذي يحتاج إلى بناء شبكة اتصالات حديثة، وبناء قواعد معرفية ومعلوماتية جديدة، والمشاركة في نظم المعلومات، وإتاحة قواعد المعلومات للأفراد، ونشر ثقافة التعلم بروح الفريق، وتدريب الأفراد على إنتاج المعارف؛ حتى يتسنى للمجتمع العربي دخول مجتمع المعرفة بخطى راسخة، والمشاركة في صنع اقتصاد جديد، أهم ما يميزه هو إنتاج المعرفة وتسويقها وتحقيق أكبر عائد ممكن من ورائها.

المحور الثالث: الجامعات العربية وتحديات مجتمع التعلـم

أولاً: مجتمع التعلم Learning Community

بدأ مفهوم مجتمع التعلم يتردد على ألسنة المفكرين وفي كتاباتهم في الربع الأخير من القرن العشرين، وأبرزهم سينج Senge الذي يرى أن مجتمع التعلم هو مجموعة من الأفراد يعملون معاً بروح الفريق، لتطوير قدراتهم وإمكاناتهم، من خلال توفير فرص أكبر للتعلم النشط، بهدف إنتاج المعارف التي تثري مجتمعهم، وهم يعملون في إطار الانفتاح على العالم الخارجي، ويحاولون باستمرار أن يتعلموا كيف يتعلمون (Senge, 1990).

ويعرف (برووير و دتنجر) "Brower & Dettinger" مجتمع التعلم بأنه مجتمع يكامل أفراده بين المجال العلمي والاجتماعي والمادي والأخلاقي، بهدف الارتقاء بمستوى الأداء، من خلال انشغال أفراده في أنشطة التعلم، واستخدام التكنولوجيا المتطورة في عمليات التعلم، والإخلاص وتحمل المسئولية والإحساس بالعمل الجماعي وروح الفريق، وإتباع القواعد والأنظمة الميسرة للعمل، وتبني طرق الحوار والتفكر والنقد لحل المشكلات، والعمل الدائم على جذب مؤيدين جدد من خلال الانفتاح على الآخرين. (Brower, Aaron M. & Dettinger, Karen M, 98, p 15-21).

أما "لفن وشابرو Levine & Shapiro" فيؤكدان أن مجتمع التعلم الناجح هو مجتمع يقوم على تبني قواعد وأفكار يشارك فيها الطلاب والمعلمون، بحيث تعمل الجامعة على تنظيم الطلاب في مجموعات صغيرة مع إشراف أعضاء هيئة التدريس، ومساعدة هؤلاء الطلاب على تأسيس شبكات اجتماعية وعلمية، ودعم توقعاتهم من أنفسهم، وتوقعات الجامعة منهم، وتشجيع عمليات التكامل بين المناهج ودمجها من خلال الحاسوب، والتركيز على المخرجات. (Levine, Jodi H.& Shapiro, Nancy S., 2000, p 13-22).

ويشير "أونبي Owenby" إلى ظهور مجتمعات تعلم جديدة نتيجة للتقدم الذي أحرزه الإنسان في مجال التكنولوجيا، وهو مجتمع تعلم افتراضي يتم تكوينه عبر الشبكة العنكبوتية العالمية (الإنترنت)، وهو مجتمع يتيح لأفراده حرية الرأي وعرض الأفكار، ويتميز بتبادل الخبرات والمعارف، ومناقشة المشكلات بأفق واسع ومن خلال الحوار البناء، والتفكير الناقد، والتفكر في المواقف، وأخذ تغذية راجعة، يمكن من خلالها تعديل الآراء والأفكار وتوجيهها بشكل إيجابي، إن مجتمع التعلم الافتراضي، يمثل مجتمعاً مفتوحاً لكل الأفراد من كل المجتمعات. (Owenby, Phillip H., 2002, pp 51-60)

وعليه.. فإن مهام مجتمع التعلم لا تقتصر على مجرد إنجاز الأعمال، وتحقيق الأهداف ولكنها مكان تنمو فيه القدرات المعرفية لجميع الأفراد المنتسبين لهذا المجتمع، كما يتم تحسين مهاراتهم وأنماط تفكيرهم، ليس على مستوى الفرد

فحسب، وإنما على مستوى الجماعة كذلك؛ بحيث ينعكس هذا التحسين على تغيير توجهات الجامعة مما يجعلها قادرة على التعامل مع المتغيرات المتسارعة (محمد محمد المطهر، ٢٠٠٤، ص١٣٨) وعلى دخول الجامعات المجتمع الجديد وهو مجتمع المعرفة، الذي يتميز بوجود مجتمعات تعلم فاعلة في كل المجالات، ومن ثم تصبح الجامعات، ليست مجرد منفعل بما يدور حولها من تغيرات، فتتشكل وفقاً لها، وإنما تنمو الجامعات لتصبح بدورها عاملاً أساسيًّا في قيادة التغير والتحسن والتطوير في المجتمع، ولا يمكن أن يتم ذلك دون تحول الجامعات إلى مجتمعات للتعلم.

إن الحديث عن مجتمعات التعلم في الأنظمة التعليمية، والدعوة إلى تحويل المدارس والجامعات إلى مجتمعات للتعلم، تأخذ بأساليب التعلم المعاصرة، والمتمثلة في التعلم النشط والتعلم البنائي والتعلم التعاوني وغيره، وتأخذ بالتقنيات وتعمل على دمجها في المناهج وعمليات البحث والتقصي وعمل المهام وإنجاز المشروعات، والدعوة لنشر ثقافة التفكر والتعلم المستمر وغيرها من خصائص مجتمع التعلم.. كل ذلك جاء نتيجة لتبني الشركات والمصانع والبنوك وكافة مؤسسات المجتمع المتقدم لفكرة مجتمعات التعلم، التي تركز على تحسين الأداء من خلال تبني مداخل متعددة تزيد من فكر ومهارة وأداء الأفراد في هذه المنظمات، وهو ما أدى إلى وجود ضغط اجتماعي، يطالب بضرورة أن تتحول أنظمة التعليم كذلك إلى مجتمعات للتعلم؛ حيث تتصف مجتمعات التعلم بخصائص تثري العملية التعليمية التعلمية، وترفع من مستوى أداء الأفراد فيها، ومن ثم تساعد على الارتقاء بمستوى المخرجات.

ومن بين هذه الخصائص ما يلي: (Longwonth & Davies, 1996) (Whitaker, 1998)

- ❖ وجود رؤية مشتركة، يعمل الأفراد على تحقيقها من خلال الشراكة الفاعلة.
- ❖ تعزيز الاستقصاء والحوار التأملي والتفكري.
- ❖ توفير فرص مستمرة ومتنوعة لتبادل الخبرات والتعلم.
- ❖ تحمل المسئولية والإخلاص في العمل.
- ❖ دعم عمليات إنتاج المعارف من خلال العمل بروح الفريق واستخدام قواعد المعلومات.

❖ استخدام التكنولوجيا بشكل مكثف ودمجها في التعليم والتعلم.

❖ استخدام مداخل متنوعة للتقييم القائم على الأداء.

❖ تطبيق واستخدام المعايير، وعدم ترك شيء للصدفة.

❖ المرونة والتحرر العقلي وسعة الأفق والاستعداد لتبني قيم جديدة.

❖ تشجيع التعلم النشط والتعلم البنائي والتعلم المستمر.

❖ توفير فرص متعددة للبحث والاستقصاء وحل المشكلات.

❖ الشراكة الفاعلة ومد جسور التواصل مع البيئة المحيطة.

❖ الالتزام بدستور أخلاقي يوجه عمل الجماعة في مجتمع التعليم.

ثانيًا: الجامعات وتحديات مجتمع التعلم

إن بقاء الجامعات العربية وأدائها لأدوارها بكفاءة في مجتمع المعرفة المعاصر، يتوقف على مدى تجاوب هذه الجامعات مع تحولات العصر، والتغيرات المتسارعة، ومدى تحولها لتصبح مجتمعات للتعلم، تعمل من خلال فرق عمل متكاملة، وفي ضوء شراكة فاعلة مع المجتمع من حولها، بهدف إنتاج المعارف وتحسين الأداء؛ الأمر الذي يتطلب من الجامعات العربية بشكل عام ـ والمصرية بشكل خاص ـ الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات، وبناء قواعد معرفية وشبكات اتصال حديثة، ودمج التكنولوجيا في عمليات التعليم والتعلم والبحث، هذا فضلاً عن ضرورة الارتقاء بمستوى أداء عضو هيئة التدريس، بتوفير فرص متنوعة للتنمية المهنية، والعمل المستمر على مسايرة أحدث ما وصل إليه العلم، وتدريب الطلاب عليه، وتحويل قاعات الدرس إلى بيئات للتعلم المنتج الذي يقوم على نشاط وفكر الطلاب، وهو ما يدعم موقف الجامعات العربية في الوقت الراهن، ويساعد على تحسين نوعية مخرجاتها، وإعطائها دورًا فاعلاً في خدمة المجتمع.

وعليه.. فإن تحول الجامعات العربية إلى مجتمعات للتعلم يتوقف على مدى الاهتمام بتنمية أعضاء هيئة التدريس مهنيًّا، ومدى أخذ الجامعات بمبدأ الشراكة والتخطيط له وتفعيله، ومدى استخدامها للتكنولوجيا المعاصرة، ومدى اهتمامها

بتحويل قاعات الدرس إلى بيئات للتعلم النشط والفعال، وتأكيدها أهمية المعرفة وضرورة العمل الجماعي والتعاوني في إنتاجها، ومدى اهتمامها بمخرجات التعليم الجامعي، وتكريس كل الجهود بهدف تحسين نوعية هذه المخرجات.

وفيما يلي توضيح ذلك.

١ـ الجامعات والتنمية المهنيـة

تحتل ثقافة التنمية المهنية في مجتمع المعرفة موقعاً متميزاً، باعتبارها تُشكل مطلباً أساسيًّا للأفراد؛ لأنها تسهم في تحسين أدائهم، وممارستهم لعملهم بمهنية عالية، الأمر الذي جعل المنظمات على اختلاف أنواعها، تسعى جاهدة لتنمية العاملين بها مهنيًّا، حتى يصبحوا قادرين على أداء مهامهم بمستوى عالٍ من المهنية في الأداء.

وتعد الجامعات إحدى منظمات المجتمع، التي تأثرت بالتطورات والتغيرات التي تجوب العالم في كافة المجالات، والتي غيرت بنية المجتمعات، وأوجدت مجتمع المعرفة بما يحمله من معارف وأفكار وتقنيات، لذا فإن هذه الجامعات مطالبة بإدخال تغييرات جوهرية في برامجها وأهدافها وسياساتها وأدوارها، الأمر الذي يتطلب رؤية جديدة لعضو هيئة التدريس في هذه الجامعات، من خلال تنمية مهنية مستمرة ترفع من أدائه، وتجعله على مستوى هذه التحديات والتغيرات، فتصبح لديه القدرة على المبادأة والشراكة في اتخاذ القرارات.

وعليه.. فإن التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية، تمثل حاجة مستمرة وملحة، نابعة من مواقف حية، يواجهها الأفراد في حياتهم المهنية، حيث تساعدهم على التعامل مع المواقف الجديدة بكفاءة عالية، كما تجعلهم أكثر وعيًّا بالجديد في مجال تخصصهم، وتساعدهم على النمو المستمر، وتكسبهم القدرة على التفكر في ممارساتهم وتحسينها، والقدرة على الشراكة والعمل الجماعي، كما تكسبهم مهارات دمج التكنولوجيا في عمليات التعلم والبحث والتواصل، وهي مهارات ضرورية يتطلبها العمل في المرحلة الجامعية.

هذا.. وتتعدد مداخل التنمية المهنية في الجامعات، وإن كانت جميعها تدور حول فكرة واحدة، وهي أن يتحول الأفراد إلى متعلمين دائمي التعلم، فيتعلم الأفراد من

أنفسهم حين يتأملون ويفكرون في ممارساتهم المهنية اليومية داخل قاعات الدرس وفي حرم الجامعات، ويتعلمون من زملائهم، حين يقيمون معهم حواراً تأمليًا حول قضايا أكاديمية تشغلهم، ويتعلمون من المشكلات التي يعمدون إلى حلها بإجراء البحوث، ويتعلمون من المجلات العلمية التي يشتركون فيها، والتي يتابعونها باستمرار، ويتعلمون من ورش العمل التي تعقد في حرم الجامعة والكليات، ويتعلمون من الندوات والمؤتمرات والسمنارات، التي تعقد بشكل مستمر داخل الجامعات، ويتعلمون من شبكات المعلومات، ومن مجتمعات التعلم الافتراضية، وهكذا.. فإن فكرة التعلم هي الفكرة المحورية التي تدور حولها كافة مداخل التنمية المهنية في الجامعات (محمد عبدالخالق مدبولي، ٢٠٠٢، ص٢٥ -٤٨).

إلا أن النمو المهني لعضو هيئة التدريس، في الجامعات العربية، محدود للغاية وهو ما أكدته دراسة "فوزية البكر" التي توصلت إلى أن هناك ضعفًا شديدًا في النمو المهني لأعضاء هيئة التدريس؛ نظراً لعدم وجود خطة واضحة للنمو المهني، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء وحدات خاصة بتطوير عضو هيئة التدريس في الجامعة من أجل تنميته مهنيًا، ليصبح قادراً على متابعة الجديد في مجال التخصص، وليمارس مسؤولياته المهنية عن وعي وإدراك لدوره كباحث ومفكر ومعلم ومتعلم ومرشد ومشارك، كما أوصت بضرورة عقد ورش عمل وندوات ومؤتمرات بشكل مستمر وبخطة واضحة؛ بحيث يتم التركيز على المجال العلمي والمهني والشخصي والتقني. (فوزية بنت بكر البكر، ٢٠٠١، ص١٣ -٤٩).

إن الجامعات العربية في حاجة ماسة إلى أن تتحول إلى مجتمعات للتعلم، وأحد أبعاد مجتمع التعلم الأساسية، هو نشر ثقافة التنمية المهنية، التي تعمل على تحقيق النمو المستمر لأعضاء هيئة التدريس، والارتقاء بمستواهم الأكاديمي والمهني والثقافي، من خلال تنفيذ برامج توقفهم على أحدث النظريات والبحوث في مجال التخصص، وتدربهم على تجريب الأفكار الجديدة، وتساعدهم على الارتقاء بمستوى أدائهم.. سواء في التخطيط أو التدريس أو استخدام التقنيات أو البحث، بل وتساعدهم على تبني أساليب التعلم النشط والتعلم التعاوني والتعلم البنائي، وغيره من الأساليب التي تسهم بدور فاعل في تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس.

٢ـ الجامعات وتقييم الأداء

يمثل التقييم أحد المجالات المهمة في أي منظمة من المنظمات المعاصرة، حيث يتم من خلاله تعرف مدى تحقق الأهداف، ومستوى كفاءة ونوعية المخرجات، ويدعم قرارات المنظمة، ويتم من خلال هذا التقييم تقديم مقترحات لتحسين الأداء المؤسسي بشكل عام، وتفتقر نظم التعليم في المجتمع العربي حتى الوقت الراهن إلى نظام تقييم فاعل وموضوعي، يدعم عمليات التعلم، ويعتمد على مداخل متنوعة للتقييم، كتقييم الأقران وتقييم الذات، والتقييم البديل، وتقييم الأداء، وغيره من مداخل التقييم المعاصرة، التي يمكن من خلالها تعرف مميزات البرنامج التعليمي وجوانب الضعف فيه.

ويستند نظام التقييم في مجتمع التعلم إلى معايير واضحة، لا تترك شيئاً للصدفة أو العشوائية أو الميول الشخصية، وإنما تضع لكل شيء طريقاً واضحاً لإنجازه، من خلال مستويات الأداء، وهي مستويات توضح للأفراد وتصف لهم التميز وتشجعهم على الوصول إليه، ومن ثم تساعدهم على بذل الجهد والتعاون من أجل إنجاز المهام بأفضل أداء ممكن، وتوفير طرق موضوعية للحكم على هذا الأداء، وينطبق هذا على المعلم الجامعي، كما ينطبق على الطالب، بل وعلى الكلية والجامعة، فيتم تقييم المعلم والطالب والكلية والجامعة من خلال نظام تقييم يستند إلى الأداء Performance assessment system الأمر الذي يحرر الجامعات من الأحكام الشخصية، وما ينجم عن ذلك من عرقلة العمل وانخفاض الدافعية، وهو ما يؤثر على الأداء الجامعي بشكل عام.

ونظراً لأن الجامعات العربية لم تتحول بعد إلى مجتمعات للتعلم، فإن معظم هذه الجامعات ما زالت تعمل في ظل نظم تقييم تقليدية، سواء بالنسبة للطالب أو عضو هيئة التدريس، أما تقييم عمل الكليات والأقسام، فهو خارج دائرة اهتمام هذا النظام التقليدي.. لذا فإن الجامعات العربية في حاجة ماسة لنظم تقييم حديثة تربط تقييم الطالب بتقييم عضو هيئة التدريس، وبتقييم القسم والكلية، ثم تربط كل ذلك بتقييم الجامعة، ومدى نوعية مخرجاتها ومدى خدمتها للمجتمع، ودور البحث العلمي الذي يتم من خلال أعضاء هيئة التدريس في حل مشكلات المجتمع، وإنتاج

المعارف، وتحسين الحياة الاجتماعية، بحيث يقدم التقييم رؤية واضحة عن أداء الطالب وعضو هيئة التدريس والقسم والكلية والجامعة.

وعليه.. فإن الجامعات العربية في حاجة ماسة إلى استحداث نظم تقييم جديدة، تقوم على مداخل تقييم متنوعة، وتستند إلى تقييم الأداء، وتقييم القدرة على إنتاج المعارف، وتركز على العمليات العقلية العليا، وتتعدى تقييم معارف الطلاب إلى تقييم قدرة الطلاب على التحليل والتطبيق لهذه المعارف، كما أن الجامعات العربية في حاجة ماسة إلى إعادة النظر في تقييم أعضاء هيئة التدريس، وكذلك العمل على إيجاد نظم تقييم للأقسام والكليات؛ حتى يمكن الوقوف على جوانب القوة والضعف في التعليم الجامعي، كما أن الجامعات العربية مطالبة باستحداث هياكل فنية وعلمية تقوم باعتماد البرامج والدراسات وفق ضوابط ومعايير متفق عليها، وتواكب أحدث معايير التقييم العالمية (عبدالعزيز بن عبدالله السنبل، ٢٠٠٢، ص ١٦٢).

٣ـ الجامعات والشراكة

الشراكة مفهوم يشير إلى تخطيط دينامي مشترك، بين أكثر من طرف، لكي يعملوا معاً من أجل تحقيق أهداف مشتركة، وحل مشكلات مشتركة، والعمل معاً من أجل إنتاج المعارف، ورفع كفاءة الأداء؛ فالشراكة تقوم على تأثير وتأثر وعمل مشترك ومتبادل، ومنفعة متبادلة بين طرفين أو أكثر، يشتركون في الأهداف والخطط والمعايير والقيم، ويصلون إلى قرارات مشتركة، تحقق مصلحة جميع الأطراف. (جامعة الإمارات، ٢٠٠٠، ص٤٨ -٤٩)

ويؤكد مجتمع ما بعد الحداثة على ضرورة الشراكة بين الجامعات وغيرها من منظمات التعليم سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، وتفعيل الشراكة مع مؤسسات المجتمع من حولها، انطلاقاً من تحول الجامعات إلى مجتمعات للتعلم، منفتحة على المجتمع تؤثر فيه وتتأثر به، حيث تأخذ الشراكة صوراً مختلفة منها ما هو على مستوى الكليات، ومنها ما هو على مستوى الجامعات، حيث يتم ذلك من خلال إجراء البحوث البينية بين الكليات والأقسام المختلفة، أو تنفيذ مشروعات لصالح المؤسسات الأخرى في المجتمع، وتقديم استشارات أو القيام ببحوث

بالاشتراك مع مؤسسات المجتمع الإنتاجية والصناعية، وإقامة مجتمعات يتعلم فيها الأفراد على كافة المستويات من خلال عمليات التدريب، وقد تتعدى هذه الشراكة المجتمع المحلي، لتتم على مستوى دولي أو عالمي.

وعليه.. فإن مد جسور الشراكة، بين الجامعات والمجتمع من حولها، سواء كان المجتمع المحلي أو المجتمع العالمي، يمثل مدخلاً أساسيًّا لتحويل الجامعات إلى مجتمعات للتعلم، كما أن هذه الشراكة تسهم في تحسين مستوى أداء الجامعات، وترفع من مكانتها العلمية، وتشعر المجتمع بالدور الرائد لهذه الجامعات، وتعمل على تحسين أداء المؤسسات الاجتماعية، من خلال تحسين أداء الأفراد الذين ينضمون لفرق عمل تشرف عليها الجامعة لتدريبها على الجديد في مجال العمل والمهنة، كما تعمل هذه الشراكة على حل عديد من المشكلات وتقديم البدائل المناسبة لها، وهو ما يسهم في تقدم المجتمع وتطوره.

٤ـ الجامعات والمخرجات

إن التحدي الحقيقي الذي يواجه الجامعات العربية، هو انخفاض نوعية التعليم الجامعي؛ بمعنى أن مخرجات التعليم الجامعي ليست على المستوى المطلوب، أو بالمواصفات التي يتطلبها سوق العمل؛ مما أدى إلى إحجام المنظمات والمؤسسات المختلفة عن تعيين خريجي الجامعات؛ لأنهم لا يملكون المهارات التي يتطلبها العمل في مجتمع المعرفة، وهو ما أدى بدوره إلى انتشار البطالة، وتفاقم المشكلات في المجتمع.

ويرجع تدنى مستوى خريج الجامعات العربية، لأسباب عديدة، منها: وجود فصل واضح بين التعليم الجامعي، وبين العمل الذي يتم إعداد الطلاب له مستقبلاً، فيتم التعليم بشكل نظري، دون ربطه بالجانب التطبيقي، ودون وجود تخطيط يكامل بين النظرية والتطبيق؛ الأمر الذي أثر بشكل سلبي على إعداد الخريجين للمهن، هذا فضلاً عن البرامج الدراسية والمناهج التقليدية والتي لم تعد تساير روح العصر، وطرق التدريس التي تعتمد على المحاضرات، باعتبارها الأسلوب الوحيد المستخدم، على الرغم من تأكيد الأدب التربوي المعاصر على طرق وأساليب حديثة ومتنوعة.

بل ويأتي من بين أسباب انخفاض نوعية التعليم الجامعي العربي، وانخفاض مستوى خريجي الجامعات العربية: ارتفاع الأنصبة التدريسية لعضو هيئة التدريس، والتي تجعل معظم الجامعات أشبه في عملها بالمرحلة الابتدائية أو الإعدادية، حيث تبين الدراسات أن نصيب عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية، أضعاف نظيره في الجامعات الأمريكية، ففي كلية التربية بجامعة نبراسكا Nebraska at Kearney تشير الإحصاءات إلى أن نصيب عضو هيئة التدريس من الطلاب، يتراوح بين ١٤ و ٢٠ طالباً، أما كلية التربية جامعة سياتل Seattle Pacific فإن نصيب عضو هيئة التدريس يصل إلى ١٦ طالباً، وفي كلية التربية جامعة سوث داكوتا South Dakota تبين أن نصيب عضو هيئة التدريس من الطلاب يتراوح بين ١٦ و ٢١ طالباً (www.aaunk.unk.edu,2004)، (www.spu.edu,2004)، (www.sdbor.edu,2004)، وتوجد علاقة وثيقة بين نصيب عضو هيئة التدريس من الطلاب، وإنتاجيته وامكان تطبيق المفاهيم والأفكار والرؤى الجديدة، وهو ما يبين دور ارتفاع نصيب عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية في تدني مستوى التعليم الجامعي، ومن ثم تدني مستوى الخريجين.

إن تحسين نوعية التعليم الجامعي، والارتقاء بمستوى الخريجين، لم يعد مجرد اختيار وإنما أصبح ضرورة، يفرضها مجتمع الألفية الثالثة، فلا يمكن أن تعيش المجتمعات العربية على أساس الفعل ورد الفعل، فالجامعات العربية منوطة باستشراف المستقبل، وإعداد أجيال قادرة على الإبداع وإنتاج المعارف، والمشاركة في تطوير وتحسين الواقع، ومواجهة أخطار المستقبل، الأمر الذي يتطلب مراجعة صريحة لعمل الجامعات العربية، وقيامها بخطوات إجرائية منها:

- ❖ تعمل الجامعة في ظل رؤية ورسالة وإطار مفاهيمي واضح المعالم.
- ❖ تحويل الجامعات إلى مجتمعات للتعلم.
- ❖ الربط بين المناهج ومتطلبات سوق العمل من المهن والتخصصات.
- ❖ إدخال أساليب تعلم مبتكرة وحديثة تساعد الطالب على التعلم.
- ❖ بناء شبكة اتصالات قوية، وتكثيف استخدام التكنولوجيا.

❖ خفض نصيب عضو هيئة التدريس من الطلاب ليقارب المستويات العالمية.

❖ الانفتاح على المجتمع، ودعم خطط الشراكة وتفعيلها.

❖ تحول عضو هيئة التدريس إلى متعلم دائم التعلم.

وعليه.. فإن الجامعات العربية، أصبحت منوطة بتطوير ممارسات أعضاء هيئة التدريس، وتنميتهم مهنيًّا، وتطوير المناهج والتركيز على الجوانب الأكاديمية كالرياضيات والعلوم، وعلى إكساب الأفراد مهارات التفكير الناقد، وتعويدهم العمل بروح الفريق، والتعلم المستمر وتدريب الطلاب على ممارسة عمليات التفكر والتأمل والبحث والتقصي، والتواصل الفعال مع الآخرين، ومساعدتهم على فهم المعارف وتدريبهم على تطبيقها، وإكسابهم مهارات التعامل مع الحاسوب وتوظيف برمجياته في عمليات إنتاج حسب تخصصاتهم، وتشجيعهم على الإبداع والنقد الذاتي والموضوعية في الحكم على الآخرين. إن إلمام عضو هيئة التدريس بالجامعة بمسئولياته المهنية وأدائها بمهنية عالية، وإلمام الطلاب بما ينبغي عليهم معرفته وتطبيقه، يمكن أن يرفع من مستوى خريجي التعليم الجامعي، ويزيد من إنتاجية الجامعات.

المحور الرابع: الجامعات العربية وتحديات العولمة

إن العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد والأشكال، فالعولمة لها أوجه كثيرة منها السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي؛ الأمر الذي أدى إلى اختلاف آراء المفكرين حول مفهوم العولمة، ليس هذا فحسب بل اختلاف المجتمعات حول ماهية العولمة وآثارها وحتميتها ومدى قبولها أو رفضها، استناداً إلى توجهات كل مجتمع.

فالعولمة من وجهة نظر الدول الداعمة لها، هي شكل من أشكال تبسيط العلاقات بين دول العالم، والنظر إلى العالم باعتباره وحدة متجانسة واحدة، لا تفصل بين دوله حدود أو حواجز، سواء كانت سياسية أو جغرافية أو ثقافية، كما لا يوجد انفصال بين المصلحة الوطنية والمصلحة العالمية، ولكن هناك علاقات متبادلة فعل ورد فعل، تأثير وتأثر بين الدول، ومن ثم فالعولمة تحمل بين جنباتها،

إيجابيات في صالح المجتمع العالمي بشكل عام والمجتمع النامي بشكل خاص (محمود عز الدين عبدالهادي، ١٩٩٩، ص٢٦).

أما الدول الرافضة للعولمة.. فهي ترى أن العولمة نوع من السيطرة من قبل الدولة القوية على الدول الضعيفة، وهي تحمل في جوهرها هيمنة على مقدرات الشعوب في الدول النامية، هذه الهيمنة قد تكون سياسية أو ثقافية أو اقتصادية أو تعليمية، وقد تكون كل ذلك الأمر الذي يترتب عليه تشويه قيم وفكر وثقافة هذه الدول المغلوب على أمرها، والتي لم تستطع أن ترقى بمستوى أدائها في المجالات المختلفة، ومن ثم أخفقت في إنتاج المعارف، وظلت مستهلكة للمعارف فحسب، فتضاءلت قوتها، وتأخرت عن غيرها، وهذه الدول على الرغم من ضعفها وتدني مستوى أداء أبنائها في مختلف المجالات، إلا أنها تعي أن العولمة تيار جارف له آثار سلبية على الثقافة والاقتصاد والتعليم والسياسة؛ الأمر الذي يحتم على هذه الدول مواجهة العولمة، والوقوف ضدها، ومحاربتها بشتى الطرق، حتى لا تشوه ما تبقى من قيم وثقافة هذه الدول.

ونظراً لأن العولمة أصبحت حقيقة واقعة، تجسدها وسائط الاتصال المتطورة والأجهزة الإلكترونية بشتى صورها وأنواعها، ودورها في تحويل العالم إلى غرفة إلكترونية واحدة، تقاربت فيها دول العالم، ولم يعد تفصل بينها حدود، كما تجسدها الشركات متعدية الجنسيات، وكذلك مجتمع المعرفة بكل ما يحمله من قيم ومهارات وأفكار ومهن جديدة، الأمر الذي يؤكد ضرورة التعامل مع العولمة، ومواجهة آثارها السلبية، والاستفادة من آثارها الإيجابية، وهو تحد يقع على عاتق الدول النامية بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص.

ولكي تواجه الدول العربية تحدي العولمة، عليها أن تعود للمربع الذهبي (التعليم - الاقتصاد - التقنية - الثقافة).. هذه المجالات الأربعة هي أساس التقدم؛ فالتعليم هو الذي يعد أجيال المستقبل ويحسن من نوعية الإنسان، والاقتصاد هو عصب الحياة وأساس التنمية، والتقنية هي روح مجتمع المعرفة المعاصر، لذا فإن امتلاكها وتوطينها وإنتاجها، ضرورة للعيش في هذا المجتمع، أما الثقافة فهي أسلوب حياة الإنسان، وتبدأ من خلال فكر وسلوك وممارسات

الإنسان، وهذه الثقافة في حاجة ماسة إلى التجديد والإبداع، وفي الوقت ذاته في حاجة إلى الاعتماد على الثوابت، التي تعطي هذه الأمة هويتها؛ لذا فإن الدول العربية عليها أدوار متداخلة ومتعددة لمواجهة تحدي العولمة ولإثبات الذات، وللحفاظ على الأصول والثوابت، والأخذ بالأساليب العلمية في مناقشة واقع العالم العربي، واستشراف المستقبل.

إن مواجهة العولمة، تتطلب إعادة النظر في إعداد الإنسان العربي الذي يتعامل مع أبعاد هذه العولمة؛ ونظراً لأن إعداد الإنسان مسئولية المجتمع بأسره بشكل عام، ومسئولية نظم التعليم بشكل خاص.. فإن مواجهة العولمة تتطلب تغييرات على مستوى المجتمع ككل، وتتطلب إعادة النظر في نظم التعليم، سواء التعليم العام أو التعليم الجامعي.

وإذا كنا هنا بصدد الحديث عن التعليم الجامعي، فإن نظرة متعمقة لواقع التعليم الجامعي في الوطن العربي بأسره، تبين لنا أنه تعليم تقليدي في هياكله ومحتواه وطرقه، ويعاني من مشكلات إدارية وتنظيمية ومن مشكلات التمويل، وغيرها من المشكلات التي تجعل التعليم الجامعي يخفق في إعداد الإنسان الذي يستطيع العيش في مجتمع المعرفة، والذي يملك القدرة على المشاركة في العولمة بأبعادها المختلفة، وأولى خطوات الإصلاح هي أن تعمل الجامعات العربية على فهم العصر وتحدياته والعمل على تذليل هذه التحديات، من خلال تعليم جامعي عصري، يحافظ على ثوابت الأمة، وينطلق إلى آفاق المستقبل.

إن المجتمع العربي في حاجة إلى تعليم جامعي، يقوم على الاستخدام المكثف للتقنيات المعاصرة؛ بهدف الوصول إلى امتلاك معارف تقنية، تمهد لإنتاج التقنيات في المستقبل، والتخلص من الاعتماد على الآخرين في التكنولوجيا، وإنما التخطيط للوصول إلى مستوى الشراكة الفاعلة في هذا المجال، بمعنى ألا تظل الدول العربية تستهلك التكنولوجيا وإنما تصل من خلال الجامعات إلى إنتاج هذه التكنولوجيا، باعتبارها روح مجتمع المعرفة الجديد، والتي لا يمكن العيش في هذا المجتمع دونها، كما أن الجامعات العربية في حاجة ماسة إلى نظم تقييم فاعلة، تشجع على العمل والإبداع، وفي حاجة إلى توجيه البحوث والتخطيط لها، بحيث تخدم المجتمع وتسهم

في حل مشكلاته، كما أن هذه الجامعات لا بد أن تنفتح على الجامعات في شتى دول العالم من حولها، لتتبادل الخبرات والمعارف والأفكار، وعندها يمكن لهذه الجامعات أن تؤهل الأفراد والخريجين للتعامل مع العولمة وللعيش في مجتمع المعرفة.

شكل (1)

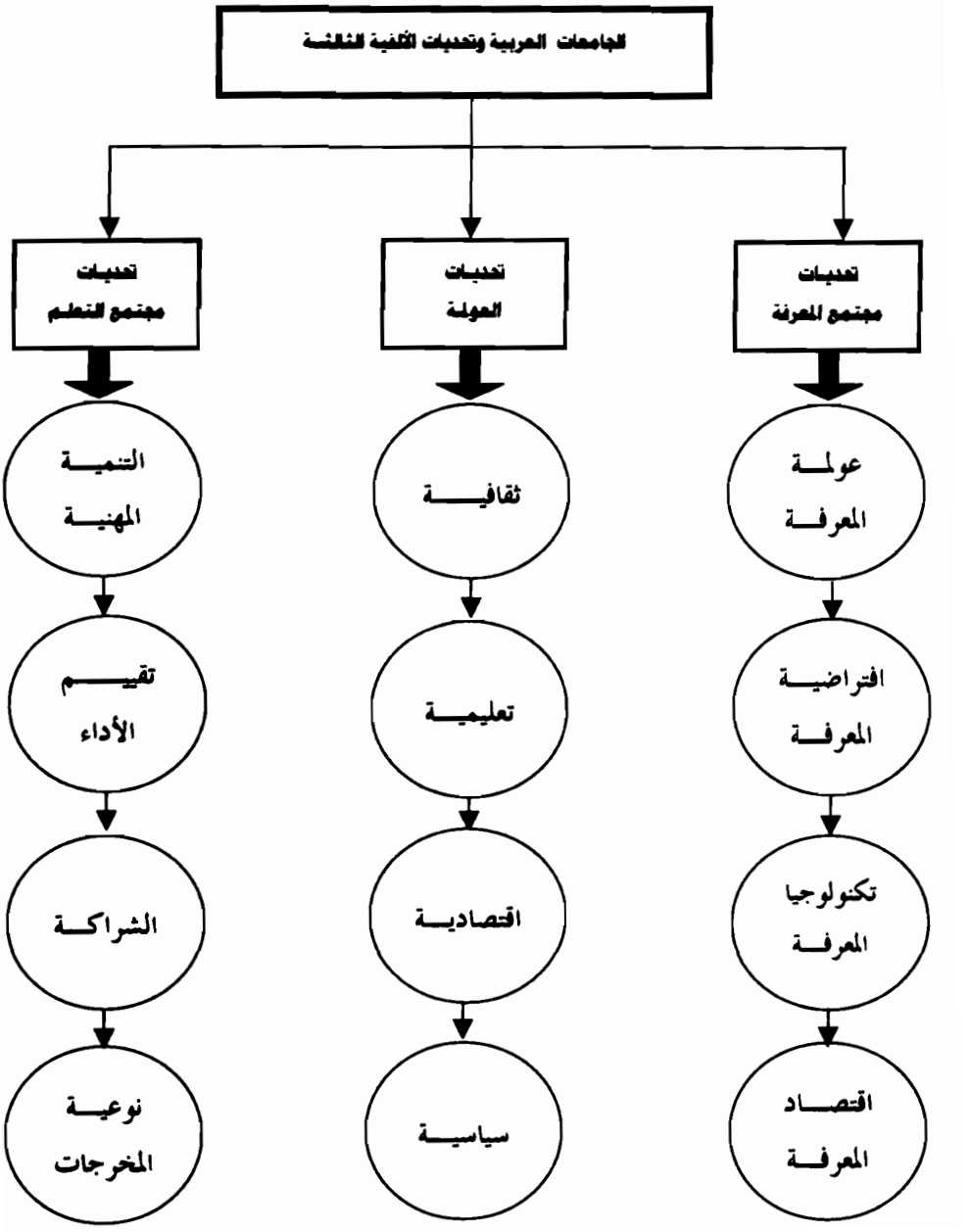

المحور الخامس: دور الجامعات العربية في مواجهة تحديات الألفية الثالثة

تبين من العرض السابق أن الجامعات العربية تواجه تحديات جسام، منها تحديات داخلية ترتبط ببنية الجامعات وفلسفاتها وأساليب العمل فيها، والعوامل الضابطة لحركتها بل ونوعية هذه الجامعات، ومنها تحديات خارجية ترتبط بمجتمع المعرفة الجديد وما يذخر به من علوم ومعارف وتقنيات ومهن جديدة، وترتبط بمجتمع التعليم الذي أصبح ضرورة ماسة في ظل مجتمع المعرفة، حيث بات واضحاً أنه من الضروري أن تتحول الجامعات إلى مجتمعات تعلم حقيقية، يمكن أن ترفع من مستوى أداء الفرد والجماعة.. إن هذه التحديات سواء كانت داخلية أو خارجية، تتطلب من القائمين على شئون التعليم الجامعي، البدء في إصلاح هذا التعليم وتخليصه من المعوقات التي تقلل من قيمته ومن دوره في تغيير حياة الأفراد والمجتمع.

ولكي تواجه الجامعات العربية تحديات الألفية الثالثة، داخلية كانت أو خارجية، عليها القيام بما يلي:

١ - إعادة النظر في فلسفة وأهداف التعليم الجامعي، وتفعيل أدوار الجامعات من خلال الشراكة مع المجتمع، والبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلاته، وتقديم خدمات متنوعة للمؤسسات الاجتماعية، مع الاهتمام بنوعية الخريج وملاءمة إعداده لمتطلبات سوق العمل من خلال رؤى وخطط مشتركة بين الجامعات ومنظمات المجتمع الإنتاجية.

٢ - العمل على تعميق الهوية الإسلامية العربية في الجامعات، بطرق متنوعة، مع الأخذ بأحدث ما توصل إليه العلم، وتأكيد التنوع الثقافي وفهمه واحترامه، وتقدير الآخرين واحترام آرائهم، والحفاظ على الثوابت الثقافية للمجتمع العربي.

٣ - وضع رؤية جديدة ورسالة تحقق هذه الرؤية للتعليم الجامعي، بحيث تتفرد كل جامعة برؤية ورسالة تقود في النهاية الأفراد للعمل والاستقصاء والبحث ودراسة التقنيات والتعمق في استخدامها؛ بما يساعد الأفراد على إنتاج المعارف وتحقيق أرباح اقتصادية تسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٤ - أن تقوم الجامعات العربية بخطوات إجرائية في مجال تأسيس بنية تحتية قوية من شبكة الاتصالات الحديثة وتوفير قواعد معلومات من خلال خطوط الإنترنت ؛ بهدف بناء قاعدة معرفية معلوماتية قوية ، تساعد الأفراد على البحث والاتصال بالعالم ، وهو ما يسهم في تيسير عمليات التعليم والتعلم ، ويجعلها مواكبة لمتطلبات الألفية الثالثة.

٥ - إن الجامعات العربية الحكومية لم تعد كافية لمقابلة الطلب الاجتماعي على التعلم ، ونظراً لظهور مجتمع المعرفة والذي يفرض تحدِّيًا جديداً وهو افتراضية المعرفة ، وأوجد مجتمعات تعلم جديدة ، وهي مجتمعات التعلم الافتراضية ، فإن الدول العربية مطالبة بأن تأخذ بهذه التجارب الجديدة ، والمتمثلة في الجامعات الافتراضية والجامعات المفتوحة ، والتي تعتمد على التقنيات في أداء أدوارها.

٦ - أن تعمل الجامعات العربية على تحديث الأجهزة التكنولوجية بها ، وتوفيرها بما ييسر عملية التعلم ، والبحث ، والعمل الجاد على أن يكون لكل عضو هيئة تدريس حاسوب موصول بشبكة الإنترنت ، وأن يكون بالجامعات مختبرات مجهزة ومزودة بالأجهزة التقنية المختلفة ؛ لأنه دون توافر هذه الأجهزة وبنسبة كبيرة بحيث على الأقل يكون لكل عشرة طلاب جهاز حاسوب ، ثم بمرور الوقت يمكن الوصول إلى جهاز لكل خمسة ، ثم تحقيق الأمل والحلم وهو أن يكون لكل طالب جهاز حاسوب. إنه دون توافر التكنولوجيا بأنواعها المختلفة ، ومن خلال بنية تحتية قوية من شبكة اتصالات وخطوط هاتف ، لا يمكن الحديث عن تحسين أداء الأفراد في التعليم الجامعي ، من منطلق أن العصر يشهد مجتمعاً جديداً يسمى مجتمع المعرفة ، وهو مجتمع أهم ما يميزه إنتاج المعارف من خلال استثمار التقنيات والعلم ودمج كل ذلك مع المجتمع.

٧ - الجامعات العربية في حاجة ماسة ، لاتخاذ خطوات عملية يمكن من خلالها تحويل الكليات والأقسام إلى مجتمعات تعلم ، أهم مايميز أفرادها ، أنهم يتعلمون باستمرار ويقيمون مجتمعات تعلم فيما بينهم ، تزيد من قدراتهم ، وتصقل من مهاراتهم وتقودهم إلى إنتاج المعارف ، وتسويقها ومن ثم تعزيز اقتصاد المعرفة.

٨ - أن تعمل الجامعات على نشر ثقافة التنمية المهنية ، من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات، وورش العمل، وبرامج التدريب، وغيره وتوفير فرص متعددة لأعضاء هيئة التدريس، لحضور المؤتمرات والمشاركة فيها سواء داخل المجتمع، أو خارجه. على أن تقوم الجامعات بعمل خطة سنوية لتنمية أعضاء هيئة التدريس مهنيًّا، بل وتطالب عضو هيئة التدريس بعمل خطة سنوية، لتنمية نفسه مهنيًّا.

٩ - أن تخطط الجامعات العربية لبناء نظام تقييم جديد، يقوم على تقييم الأداء، والتقييم الذاتي وتقييم الأقران والتقييم البديل، وغيره من مداخل التقييم، التي يمكن من خلالها تعرف مميزات البرنامج التعليمي وعيوبه.. إن التقييم القائم على الأداء Performance-based- assessment هو نظام تقييم لا يترك شيئاً للصدفة، وإنما يضع لكل شيء طريقاً واضحاً لإنجازه في صورة معايير أو مقاييس للأداء. هذا فضلاً عن أن نظم التقييم الجديدة، تحد من الاعتماد شبه الكلي على الامتحانات والاختبارات، وتعطي لها وزناً أقل، بحيث يمكن التحول من التركيز على اختبار الذاكرة فحسب إلى تقييم العمليات العقلية العليا عند الطلاب، فيتعدى التركيز على المعرفة إلى تحليل وتطبيق المعرفة.

١٠ - إن الجامعات العربية في حاجة ماسة لإعادة النظر في نظم تقييم أعضاء هيئة التدريس، بحيث يتم إقرار نظم جديدة، تضمن الموضوعية والحيادية، وأن يتم تقييم عضو هيئة التدريس من قبل الجامعة التي يعمل بها، وليس من قبل لجنة على مستوى المجتمع كله، فأهل مكة أعلم بشعابها، والجامعات والكليات والقسم هم أعلم بعضو هيئة التدريس ولديهم الإمكانات العلمية والكوادر التي يمكن أن تقوم بعملية التقييم. وإذا كان الهدف من جعل التقييم من خلال لجان على مستوى الدولة أو القطر هو الحيادية.. فالواقع يشير إلى أن الحيادية مرتبطة بأخلاقيات المهنة، وبالأفراد، والأفراد هم الأفراد سواء على مستوى الجامعة أو على مستوى الدولة، لذا القضية متعلقة بالأفراد، هل سيقبلون ذلك أم لا، هل سيقيمون وهم ملتزمون بأخلاقيات المهنة، أم أن هناك فرصة للمجاملات. ولأن ترشيد الإنفاق أحد أهم مداخل الارتقاء، بالتعليم الجامعي

في المجتمع العربي ؛ لذا بات من الضروري إعادة النظر في نظم الترقيات، سواء على مستوى اللجان أو على مستوى متطلبات التقدم للترقية فهي تهمل أشياء كثيرة، يمكن أن يقوم بها عضو هيئة التدريس.

١١ - إن الجامعات العربية مطالبة بمد جسور الشراكة بينها وبين منظمات المجتمع المحلي من حولها، وبينها وبين الجامعات على المستوى المحلي أو على مستوى المجتمع العربي، أو مستوى العالم؛ بهدف الارتقاء بمستوى أداء الجامعات، وخدمة المجتمع، وتحسين نوعية المخرجات.

١٢ - لكي تحقق الجامعات كل ما سبق، ويصبح حقيقة قابلة للتطبيق في المجتمع العربي.. فإن الجامعات العربية في أمس الحاجة للتمويل الذي يفي بمتطلبات الجامعات من التحديث والتجديد ؛ الأمر الذي يتطلب دراسة مستفيضة لأهمية التمويل واتجاهاته المختلفة، ومصادره المتنوعة، بهدف تقديم مقترح يسهم في إيجاد مصادر متنوعة لتمويل التعليم الجامعي، حتى تستطيع الجامعات الوفاء بأدوارها وإحراز التقدم والرقي للمجتمع.